



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الوادي



قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات

الشاهد النحوي في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس (ل. م. د.) في اللغة العربية وآدابها

تخصص - لغة -

إشراف الأستاذ:

عرباوي أحمد الشايب

إعداد الطلبة:

كهويدي كريمة

كهبوعراقية حمزة

كهمنصوري علي

الموسم الجامعي : 1434-1435هـ / 2013-2014م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

الحمد لله أولاً، أنعم وأكرم، وأعطى وتفضل، فله الحمد والشكر ملء السموات والأرض، وملء

ما شاء ربنا من شيء بعد!

ثم الشكر بعد ذلك إلى الأستاذ المشرف "عرباوي أحمد" الذي تفضل بالموافقة على الإشراف

علينا في مرحلة إعداد هذا البحث، وكان نعم الموجه والناصح والمشير، فجزاه الله عنا خير الجزاء وتمّعه

بدوام الصحة والعافية، إنّه السميع المجيب.

ولا ننسى معهد اللغة العربية، وما فيه من الإدارة الفاضلة، والمدرسين الكرماء الذين اكتسبنا

العلم على أيديهم، والمكتبة الجامعية، فلكل واحد منهم خالص الشكر والتقدير.

ولئن عجز اللسان عن الشكر، فلن يعجز القلب عن الدعاء، والحمد لله في النهاية، مثلما كان

في البداية، حمدا يكافئ نعمه، ويوافي مزيد إحسانه.

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين . وبعد:

وهذا البحث في أصل من أصول اللغة العربية ، يتناول ركيزة من الركائز التي عليها قامت دعائم البحث اللغوي في مراحل التأسيسية الأولى ، بل إن الشاهد النحوي، موضوع البحث وهو العنصر الأساس الذي تقاعدت بناء عليه قواعد اللغة وتراكيبها وتعايرها . فكان من الأهمية تسليط الضوء على طبيعة هذه الشواهد ودراستها في ظل الخلاف النحوي بين مذاهب النحو المختلفة أو مناقشة أهم الدراسات الحديثة التي ثارت حول موضوع الشاهد ومواقف العلماء منه، سواء في ضوء اختلاف أجناسهم الأدبية : (قرآنا، حديثا، شعرا، نثرا) أو باعتبار شروطه والقيود الزمنية والمكانية التي أوجدها علماء اللغة مقياسا لقبول الشاهد النحوي أو رده .

وموضوع الشاهد متشعب وطويل، لذلك اقتصر بحثنا على الجانب النحوي وكم راودتنا من أسئلة حول هذا الموضوع ونذكر منها:

- ما هو الشاهد وما هي أنواعه؟

- ومن هو ابن عقيل وما هو المنهج الذي سلكه؟

- وكيف كان هذا الشاهد في شرح ابن عقيل؟

وحتى نلم بثبات الموضوع ونجيب عن هذه الإشكاليات، رجعنا إلى عدة مصادر، كي نحصل على المادة الأولية، التي منها سنرسم خطة الموضوع ومن أهم المصادر: من تاريخ النحو للأفغاني، الكتاب لسيبويه، وخزانة الأدب للبغدادي، فلاستشهاد و الاحتجاج باللغة لمحمد عبده، عصور الاحتجاج لعابدة محمد، موقف النحاة من الاحتجاج باللغة للخديجة الحديثة ووغيرها من المصادر.

وقد واجهتنا صعوبات في بحثنا هذا. وهي أن موضوع الشاهد متداخل مع مجموعة من المواضيع الأخرى منها الاحتجاج حيث نجد أنهما يحملان الخصوصيات نفسها تقريبا وأيضا موضوع الشاهد النحوي يحتاج لمعرفة مذاهب النحاة وطراق احتجاجهم به، فنظرا لكل هذه التداخلات الشائكة ومع كثرة البحوث والتحضير للامتحانات حاولنا أن نقطف من كل بستان زهرة، وما لا يدرك كله لا يترك جله، وحسب الطالب أن يقتصر على ما وصلت إليه قوته واستطاعته ونظرا لهذه الصعوبات لم نزل نقدم هذا العزم رجلا ونؤخر أخرى، ونتردد في الإقدام، إلى أن تذكرنا ما قيل من بديع الأقاويل إن المرء ابن وقته وساعته، وكل بنفق على قدر وسعه واستطاعته ومن كانت بضاعته مزجاة فهو من الملام بمناجاة، وذيل العفو عليه مسبول والكف عن زلته مرجو ومأمول، فحققنا ما كنا أردناه وأظهرنا من الفكر ما أضمرنا، وشرعنا في كتابة هذه المذكرة بإشراف الأستاذ عرباوي أحمد، معتمدين في التسهيل على رب الأرباب، وسميناه الشاهد النحوي في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

وسلكنا لإنجاز هذا المشروع خطة بسيطة اعتمدنا فيها على ترتيب منطقي، وكأن قارئاً ليس عنده إطلاع سابق في مثل هذا الموضوع ويريد أن يأخذ فكرة دون أن تختلط عليه المفاهيم . وقسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول ونبدأ بالفصل الأول الذي يتعلق بالشاهد النحوي وقسم هذا الفصل إلى مبحثين فالأول تحدثنا فيه عن الشاهد وأنواعه والثاني الاحتجاج والاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج في النحو، أما الفصل الثاني الذي يعنني، ابن عقيل وقسم أيضا إلى مبحثين الأول يتحدث عن ابن عقيل وحياته والثاني يتحدث عن مذهبه ومنهجه، وبهذا نكون قد أنهينا الجانب النظري لنتقل إلى الجانب التطبيقي وهذا هو الفصل الثالث الذي يتحدث عن استشهاد ابن عقيل في شرحه وقسم إلى مبحثين وهما الأول الدراسة الإحصائية للشواهد، والثاني التطبيق على بعض الشواهد من شرح ابن عقيل .

مقدمة

وفي الأخير جمعنا محصلة ما توصلنا إليه في بحثنا هذا وجعلناها في خاتمة لهذه المذكرة.
أما المنهج الذي سلكناه في مذكرتنا هذه، فنستطيع أن نقول أننا نوعنا بحسب الحاجة، حيث نجد أن المنهج الوصفي هو الغالب، وعند التطبيق على الشواهد من شرح ابن عقيل اعتمدنا على النهج الوصفي التحليلي .

وفي الختام نرف باقة شكر لكل من أستاذنا الفاضل عرباوي احمد والأستاذ كمودة إبراهيم ، ولا ندعي أننا أوفينا هذا البحث حقه فالكمال للعزیز الجبار ،ونذكر قراء هذه المذكرة بقول الشاعر :

إذا ما أنت من صاحب لك زلة فكن أنت محتالا لزلته عذرا

نسأل الله عز وجل أن ينفع بهذه المذكرة ونسأل الله أن يزيدنا علما ويمتحننا بما علمنا انه الجواد الكريم والله المستعان ، وصل اللهم وبارك على نبينا وحبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



الفصل الأول

الشاهد النحوي



ماهية الشاهد

أنواع الشواهد

الاحتجاج والتمثيل



المبحث الأول : الشاهد النحوي

المطلب الأول : تعريف الشاهد :

أولاً: لغة : تعد الشواهد النحوية ركائز أساسية بنا عليها النحاة قواعد، فالشاهد النحوي هو

حجة النحوي في إثبات حجة القضية النحوية أو خطئها .

وقد امتازت كتب النحو العربي بكثرة الشواهد، ورد الشاهد في لغة العرب على عدة معان.

أكثرها يدور حول الحضور والمثول، ففي لسان العرب " الشهادة خبر قاطع تقول شهد الرجل على

كذا، وربما قالوا شهد الرجل...، والشاهد والشهيد الحاضر والجمع شهداء وأشهاد والشهود، وأنشد

ثعلب :

كأني وإن كانت شهودا عشيرتي إذ أغبت عني يا عثيم غريب¹

أي إذ أغبت عني فأني لا أكلم عشيرتي، ولا أنس بهم حتى كأني غريب²

وورد في أساس البلاغة للزمخشري : >> شهدته وشاهدته، وشوهدت وهم شهودي وشهادتي والله

يشهد لي ولا أستشهده كاذبا، وهو من أهل المشهد والشهادة والمشاهد... وإمارة مشهد خلاف

¹ - مشرف عام أحمد السويدي، الموسوعة الشعرية، إشراف وتنفيذ منذر العكلي، الإصدار الثالث 2003م .

² - أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت (د.ت) ص 239-241.

مغيبية وقد قال مشهده ومغيب... <<¹

ويعرفه معجم الوسيط >> الشاهد من يؤدي الشهادة والدليل.<<²

وذكر في تاج الصحاح حول مادة >> الشهادة خير قاطع نقول من :شهد الرجل على كذا...

والمشاهدة المعاينة، وشهده شهودا أي حضره فهو شاهد. قوم شهودا أي حضور...وأشهدته على

كذا فشهد عليه أي صار شاهدا عليه <<³

وشهود الناقة : أثار موضع منتجها من دم أو سلا"⁴

ويرى الدكتور يحي جبر أن الشاهد >> الحاضر المائل مطلقا، أو خصوصا، في وقوع الحادث أو

نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها، أو طائفة منها <<⁵

وقال في تاج العروس " شهد الله : بين الله وأظهر . وشهد عند الحاكم أي بين ما يعلمه وما أظهره".

فالشاهد في اللغة يقصد به الحاضر لا غائب والحضور دليل الوجود والأثر والهوية يملك ثقلا إذا تعلق

الأمر بالتمييز الجيد بين الردى ، أو يعتمد عليه في تبرير موقف ما .

¹ - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة تحقيق عبد الرحيم محمود، دار لمعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان 1979م، ص 143 .

² - معجم الوسيط، مجمع الوسيط، ج1، ط1، 3، القاهرة 1972م، ص 517

³ - أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان 1990م، ج2، ص 494 .

⁴ - المرجع السابق 494 .

⁵ - جبر يحي عبد الرؤوف، الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد الثاني، العدد السادس 1992 .

ويبدو أن خطأ واحد ا ينظم التعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشاهد أثرا دالا على حقيقة الشيء أو وجوده، أو دليلا على حدوث الشيء أو حصوله .

والخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد الاصطلاحي اللغويين والنحاة .

ثانيا: اصطلاحا :

أما الشاهد في الاصطلاح فهو عملية البرهنة صحة استعمال أو تركيب لغوي عند العرب الذين لم تخالط لغتهم لغة غيرهم من الأعاجم .

ونعبر عنها بأنه " حجة النحوي في إثبات القاعدة وتقريرها، وهي البرهان الذي يستدل به على حجة القواعد، وإذا كان مدار العلم على الشاهد والمثل فليس بعيدا عن الصواب القرار بأن الشاهد في علم النحو هو النحو، ولهذا كان ينظر النحاة (رحمهم الله) إلى الشواهد تتناسب مع أهميتها وقيمتها في إرساء القواعد النحوية، فولوها عنايتهم وعكفوا عليها حفظا واستحضارا عند الحاجة واستخراجا من كلام العرب، وكانت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد " ¹

والشاهد عند النحاة هو " إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة. " ²

1- صالح أحمد مستقر الغامدي، شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو، جامعة أم القرى ، سنة 1408 هـ، ص 4 .

2 - الأفغاني سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت. لبنان، ص 17 .

ونعبر عنه بصيغة أخرى فنقول بأنه " جملة من كلام العرب أو ما جرى ما جراه كالقرآن الكريم، وتتسم بمواصفات معينة وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً لمعناه، أو على علاقة بين لفظاً وأخر، أو معنى أو غيره وتقديم وتأخير واشتقاق ونحو ذلك مما يصعب حصره ومما هو محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء." ¹

ويعرف أيضاً بوصفه <> قصة موجهة لاستخدامها كدعامة تبريرية. << ²

أما الشريف الجرجاني فيقول أن الشاهد <> في اصطلاح قوم عبارة عما كان حاجزاً في قلب إنسان وغلب عليه ذكره، فإن كان الغالب عليه فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق فهو الشاهد الحق. << ³

وعليه يمكن القول إن الشاهد في الاصطلاح : هو ما يؤدي به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغته أو عبارة أو دلالة إلى العربية وللشواهد في العربية أهمية بالغة وملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها، لأن ذلك سيترتب عليه فساد في الأحكام الدينية واللغوية. ⁴

¹ - جبري عبد الرؤوف ، الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد الثاني، ع السادس 1992، ص 265

² - فرانسوا مورو، البلاغة، المدخل لدراسة الصورة البيانية، ترجمة محمد الوالي وعائشة جرير، إفريقيا الشرق، بيروت، 2003 .

³ - علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مؤسسة وشركات النشر والتوزيع، القاهرة، 1939، ص 109 .

⁴ - محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع والدلالة) دار الفكر العربي، القاهرة، ص 51 .

المطلب الثاني : أنواع الشواهد النحوية :

انبرى علماء اللغة والنحو الشواهد النحوية بالجمع والتحليل والتصنيف من أجل الوقوف على قواعد اللغة العربية خدمة للدراسات القرآنية أولاً وحباً في لغة الآباء والأجداد .

ثانياً : وقد فصل العلماء كثيراً في هذه الشواهد من حيث أنواعها وشروط الاحتجاج بها، بوصفها تضطلع بدور **خطير** في دراسة اللغة وتعقيدها وحمائتها من الدخيل والغريب والمستهجن ونذكر منها :

(1)- الشواهد القرآنية :

القرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- بواسطة الوحي، عن طريق جبريل عليه السلام المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس والقرآن الكريم مصدر التشريع الأول في الإسلام منه يستقي المسلمون أحكام دينهم وقواعد التعامل والأخلاق والقيم والعبادات إضافة إلى مصادر التشريع الأخرى .¹

>> وقد نزل القرآن الكريم باللغة العربية، لغة العرب الفصحاء ليكون معجزاً لهم وبينة لهم في آن واحد، وبعد أن استقرت أركان الدولة الإسلامية، أصبح القرآن الكتاب الأول عند العرب المسلمين يحرصون عليه، ويتدققون على دراسة وتفسير آياته والبحث في كل ما يمكن أن يسهم في فهمه وتدبير معانيه، وإذا كان القرآن الكريم قد أعجز أصحاب اللغة في لغتهم. فكان من الأجدر إذ أن تكون

¹ - الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، إعداد مأمون تيسير محمد مباركة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في اللغة العربية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين سنة 2005م، ص 37 .

مفرداته وتراكيبه وعبارته مصدر من مصادر اللغة التي يعتمد عليها اللغويون العرب أثناء **تقعيد** اللغة وسن قوانينها والغوص في أعماقها، كيف لا والدراسات اللغوية نشأت أصلاً لخدمة القرآن وعلومه .

والقرآن الكريم يمثل أوثق نص لغوي في العربية، فقد نال خطوة من العناية والدقة في الأداء في زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- وعند أصحابه من بعده، ويمثل القرآن الكريم اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الاسدي والتميمي والقرشي وكل القبائل العربية **الضاربة** في أطراف الجزيرة العربية، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية << ، ويقول البغدادي صاحب خزانة الأدب : (فكلامه عز اسمه - أفصح كلام وابلغه، ويجوز الاستشهاد **بمتواترة** وشاذة)¹

ورغم هذا كله نجد أن النحاة قد اختلفوا في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في اللغة والنحو، وبدأت قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم من القراءات التي نزل بها القرآن الكريم، فمن إعجاز القرآن الكريم أنه نزل بقراءات متواترة إلى الرسول-صلى الله عليه وسلم- وهنا ظهرت اختلافات اللغويين والنحاة حول هذه القراءات، فمنهم من فعل دون تحفظ بذكر، كالكوفيين حيث كان موقفهم من القراءات يقوم على احترامها والتخرج من مخالفتها على نحو ما تلمسه في قول القراء >> إتيان المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من الخلافة<<² وقوله في لغة القرآن الكريم >> إن لغة القرآن الكريم أفصح الأساليب العربية على الإطلاق، وإن الكتاب أعرب وأقوى

¹ - البغدادي، خزانة الأدب ولب لسباب لسان العرب، المجلد الاول، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة سنة 1388هـ/1968، ص 4 .

² - الفراء أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار الكتاب المصرية، القاهرة سنة 1955م ج 1، ص 14 .

في الحجة من الشعر. <<¹ ويرون الاستشهاد بالقرآن أولى من الاستشهاد بالشعر العربي وفصاحته وقوة حجته، يقول إن لغة القرآن أفصح الأساليب العربية على الإطلاق وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر.

ومنهم متحفظون كالبحرين طعنوا على بعض القراءات وأخضعوا مجملها إلى قواعدهم، فقبلوا منها ما وافقها واحتجوا به، ورفضوا ما لم يوافقها ورموه بالشذوذ فكان قد قدموا القاعدة على النص القرآني بالرغم من أنه موثق ومتواتر .

وموقف نحاة البصرة يتمثل بشكل أساسي في موقف سيبويه والخليل من هذه القراءات، هذان العلمان من الرعيل الأول في الدرس النحوي العربي وفقا لموقف الحيفة والحذر من القراءات القرآنية فاعتبرها سنة لا يصح تخطئتها أو التعرض لها أو تصويبها ولكنها لم تكن تصلح في نظرهم لإقامة القواعد الكلية .

ونجد أن هناك سببين دفعا للخليل وسيبويه ومن بعدهم من النحاة على هذا الموقف

أول هذه الأسباب يتمثل في كثرة القراءات وبيانها وتعدد وجوه بحيث يصعب تنظيم قاعدة أساسية، فلم يكن بالإمكان إجراء(مسح) لهذه القراءات المختلفة بحيث نوضع قواعد للكلمة الواحدة أو

¹ - ابن فارس أحمد، الصحابي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة سنة 1361هـ، ص 11 .

التراكيب الواحدة تبعا لاختلاف قراءاتها فالأمر سيؤدي بالنحاة إلى التشتت والاختلاف .¹

أما السبب الثاني فهو المبدأ الذي قامت عليه المدرسة البحرية والذي يمثل في جلب هذه المدرسة وتعنى (بالقياس) الذي شكل ركيزة لموقف البحرانيين من القراءات والاستشهاد بها حتى أن أوائل النحويين طغت عندهم المنهجية، واستمالهم مذهب مدرستهم، بحيث غفلوا في بعض الأحيان عن كونهم قراء أولا وأخيرا، فبدلا من أن يخضعوا القاعدة النحوية للقراءات لجئوا أحيانا أخرى إلى ترك القراءة لمخالفتها لقواعد قياسهم.

>> وبعد أن كان القياس وسيلة للضبط والشير، أصبح أداة للعقيد والتنفير.<<²

ورأى أنه هنالك سببا ثالثا أدى إلى هذا الحد في بعض الأحيان عن الاستشهاد بالقراءات يتمثل في كثرة الشعر وسرعة تناوله وحفظه بوصفه ديوان العرب وديانتهم مما أثر في زيادة نسبة الاستشهاد بالشعر على نسبة الاستشهاد بالقرآن في كتب النحو.

¹ - عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، طرابلس (ليبيا) معهد الإنماء العربي، سنة 1978، ص 54-

. 59

² - السيد عبد الرحمان مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، القاهرة 1968، ص 247 .

(2) - شواهد الحديث النبوي الشريف :

الحديث النبوي الشريف هو كل ما روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خَلقية،¹ ولكن ما يعيننا في هذا المقام هو سنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- القولية إذ هي مجال البحث في الدراسات النحوية.

ويأتي الحديث الشريف مصدرا ثانيا من مصادر التشريع في الإسلام بعد القرآن الكريم، ومادام هذا موقع الحديث فكان من الأجدر أن تكون قوة الاعتماد عليه في الاستشهاد اللغوي بعد قوة الاستشهاد بالقرآن، بوصفه كلام أفصح العرب وكون هذا الرسول الكريم لم يكن ينظف عن الهوى بل كان كلامه -عليه الصلاة والسلام- موحى به من إله البشر رب الأرباب، فتعدوا بذلك لغة الحديث على درجة من السمو والفصاحة بحيث لا يعقل الحديث عنها في العملية وضع اللغة وتعقيدها .

ولكن واقع الدرس اللغوي في المرحلة الأولى وما تبعها لم يكن يطابق الافتراضات أئمة الذكر، إذ إن درجة الاستشهاد بأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام لم تكن مع مكائنها ودرجة فصاحة قائلها وبلاغته .

>> ومن هنا تظهر اختلافات النحاة في الاستشهاد بالحديث، بين مجيز والأخذ به ومنهم ابن خروف (610هـ)، وابن مالك (672هـ)، وابن سعيد التونسي (1199) ومتحفظا بجيزة بما صح من لفظه كأبي إسحاق الشاطبي (790هـ)، ومنكر لا يراه كابن الضائع (680هـ)، وأبي حيان

¹ - محمد عجاج، السنة قبل التدوين، القاهرة مكتبة وهبة، سنة 1963م، ص 22

الأندلسي (745هـ)، وجمال الدين السيوطي (911هـ). <<¹

ومن المجيزين لهذا المذهب ابن مالك ورضي الدين الاستربادي الذي زاد على ابن مالك واستشهد بكلام الصحابة وآل البيت -رضي الله عنهم- وتابعهم ابن هشام الأنصاري إلا أنه فاق ابن مالك بكثرة.

أ- المجيزين:

الكثير من أهل اللغة والنحو استشهدوا بالحديث الشريف، فاستشهدوا به في ألفاظ اللغة وتراكيبها منهم السهيلي ت581هـ في أماليه، وأبو الحسن الخضرمي المعروف بابن خروف 906هـ، شارح كتاب سبويه. وابن مالك ت672هـ، وهو الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، والاستربادي ت686هـ شارح أبيات كافية الحاجب وهو الذي قال بجواز الاحتجاج بحديث أهل البيت -رضي الله عنهم- وابن هشام ت761هـ وغيرهم كثير²، وقال البغدادي في ذلك: "الصواب الاحتجاج بالحديث للنحوي في خط ألفاظه ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت كما صنع الشارح المخفف الرضي"³، ونجد النحاة

¹ - جبر عبد الرؤوف، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد الثاني، العدد السادس 1992، ص269.

² - البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص9

³ - المصدر نفسه، ص13

الأوائل احتجوا بالحديث بالأحاديث النبوية الشريفة وبكثرة في غير مبحثي النحو الصرف. فقد احتجوا بأحاديث الرسول في علوم البلاغة واللغة والأدب والتفسير.¹

ومثل أيضا هذا المذهب ابن مالك الذي زاد على ابن مالك واستشهد بكلام الصحابة آل البيت- رضي الله عنهم- وتابعهم ابن هشام إلا أنه فاق ابن مالك بكثرة الاستشهاد بالحديث²، ويقول أبو حيان مستنكرا على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحد من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق غيره.

(ب)-المانعون:

ومن أبرز العلماء الذين قالوا بهذا الرأي أبو الحيان، وابن ضائع والسيوطي، وقد عللوا انصرافهم عنه ومنعهم الاستشهادية بحجج، الأولى أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا به مطلقا، الثانية: جواز رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، والثالث: كون بعض رواة الحديث من الأعاجم، فوقع اللحن كثيرا فيما روى عنهم.³

وقد ضيق السيوطي في اقتراحه الاستشهاد بالحديث بقوله: "وأما كلامه-صلى الله عليه وسلم- فيستدل منه بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار

¹ رسالة الشاهد النحوي، في معجم الصحاح، للجوهري، إعداد مأمون وتيسير محمد مباركة، ص43.

² - الأفغاني سعيد، أصول النحو، ص39.

³ - الحديثة خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، 1981، ص5.

على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت عبارتهم... ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.¹

وقد بدا للدكتور محمود حسني محمود ثلاثة أشياء يحتمل أن تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التصريح بموقفهم منه:

- 1- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال مقولته المشهورة: >>أنا أفصح العرب بيد أي من قریش.<< فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مسلماً به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن.
- 2- أن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا ينحرون الدقة، ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول وما ليس له.²
- 3- أن الحديث روي عن بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي وإعراب غير إعرابه وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتخرجون في البيت في هذه الفضية.³

2- السيوطي، الاقتراح، ص 40 .

3- محمود محمد حسني، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني على المزدوج، 3-4، مطبعة التوقيف عمان، الأردن 1979، ص 42 .

³- المرجع السابق

(ج) - المتوسطون :

وقف أصحاب هذا المذهب موقفا وسطا بين المانعين والمجيزين وعلى رأسهم الشاطبي الذي أجاز الاحتجاج بالحديث مثلما اعتنى بنقل ألفاظه¹، حيث قال في (شرح ألفيته): " أما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، ككناية لهمذان، وكتابه الأوائل جحر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية."²

ويقول محمد عيد عن هذا المذهب إنه اتجه يفرق بين الأحاديث المروية التي يعتقد أنها من لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم- والأحاديث التي تحمل تغيير ألفاظها، والنوع الأول: يتمثل في الأحاديث القصيرة التي أعتني بألفاظها، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أما النوع الثاني: يتمثل في الأحاديث الطويلة التي يصعب حفظها والأحاديث ذات الألفاظ الغريبة التي يعسر حفظها بنصها ولذلك لا يحتج بها لأنها منقولة بالمعنى.³

وبعد هذا الاختلاف فقد لخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة الأحاديث التي يصح الاستشهاد بها فأصدر قرارا بهذا الشأن:⁴

¹ - خديجة الحديثية، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص 25

² - البغدادي خزانة الأدب، ص 13.12

³ - بن العيد محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ط3، دار الشرق الأوسط، القاهرة 1988، ص 85

⁴ - خديجة الحديثية، الشاهد وأصول النحو في كتاب سبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1394 هـ 1974 م، ص 69.

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح في السنة النبوية وما قبلها.

3- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفه الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلام .

د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه-صلى الله عليه وسلم- يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عرف من حال روائها أنهم لا يجوزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم ابن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.¹

¹ - المرجع السابق، في أصول النحو، ص56.55 .

(3) - شواهد كلام العرب:

كلام العرب هو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها، قبل بعثة الرسول-صلى الله عليه وسلم- وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وانتشار اللحن.¹

ويشمل الكلام العربي مستويين لغويين هما: النثر والشعر، وتختلف نسبة استعمالهما في استنباط القواعد، فالنظام النحوي قد فضل أحدهما عن الآخر، أي فضل الشعر عن النثر ونذكرهما فيما يلي:

(1-3) - النثر:

إن نظرة واقعية إلى حقيقة اللغة ومفهومها واستعمالاتها لا تدع مجالاً للشك بأن النثر العربي أقرب ما يكون إلى تصوير واقع اللغة، فالنثر يمثل الأسلوب العام لاستعمال اللغة دون ضروريات أو قيود تفرض على القائل كما هو الحال في الشعر.

ويقسم عادة في الدراسات الأدبية إلى قسمين:

الأول: النثر الفني ويشمل الخطب الرسائل والحكم والأمثال.

الثاني: النثر العادي يتمثل في الكلام العادي ولغة التخاطب بين العامة.

¹ - خديجة حديشي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سبويه، ص 77

حيث نجد أن العرب استشهدوا بالخطابة، و كانت الوسيلة الاعلامية الأولى عندهم، فكان القائم بشؤون الوفد أو القبيلة أو رئيس القبيلة يصعد منبره الذي يحقق به ما يريده ولها تأثير كبير في النفوس العامة، ومع شهرة الخطابة وعلو شأنها عند العرب إلا أن النحاة لم يلتفتوا أو اهتموا بأساليبها لاستنباط قواعدهم منها.¹

وكذلك الرسائل لم تكن لها أهمية كما كانت للخطب لكنها كانت تتميز عن الخطب بميزة التدوين، فرسائل الرسول - صلى الله عليه وسلم - ورسائل الخلفاء والقادة والولاة كلها تمثل نموذجاً يمكن الاعتماد عليه في إثبات القواعد النحوية، ولكن واقع الأمر مخالف لهذه الحقيقة، فالذي حدث أننا لا نجد العلماء قد التفتوا إليها مع أنها وثائق مكتوبة، فلا نجد في كتب النحو واللغة أية نماذج من تلك الرسائل أو حتى أجزاء منها.

أما بالنسبة للحكم والأمثال فهي كثيرة في كتب النحاة واللغويين ولا يخلو كتاب منها وأخذت خطأ من الاستشهاد أكثر من الخطب والرسائل، وذلك لقصرها وسهولة حفظها، غير أن هناك حقيقة يجب التنبيه لها وهي أن الحكم والأمثال فيها تجاوزات ومخالفات للقاعدة النحوية كما أن الكثير من الأمثال التي أحصيت جاءت مخالفة الاستعمال كما في المثل المشهور " أعط القوس باريها "²، ولكن يبدو أن النحاة تعاملوا مع الحكم والأمثال فتسامحوا في الشعر وضرورياته.

¹ - عيادة محمد، عصور الاحتجاج، القاهرة، دار المعارف 1980م، ص 171.173

² - المرجع نفسه، ص 173.

والنثر العادي وهو الكلام اليومي فقد كان له حظ أفضل من النثر الفني، فهو لغة تحمل في طياتها كثير من الاستعمالات اللغوية والأساليب القولية، وقد استشهد النحاة في كتبهم بلغة الحديث اليومية معتمدين في ذلك على المشافهة مع الأعراب أو السماع عن الرواة والفقهاء، فكثيرا ما نجد عبارات في كتب النحويين واللغويين تشير إلى هذا الأمر، كالتي نجدها منتشرة في (الكتاب) لسبويه بمثل عبارات "سمعنا بعض الموثوق بهم " والعرب " العرب تقول " و " ومن ذلك قول العرب " ¹، ونهج هذا المنهج أيضا القراء في (معاني القرآن) بقوله: " سمعت بعض الأعراب " والعرب تقول " ².

وقد اعتمد النحاة بعد ذلك على أن هذه العبارات وعدّوها حجة قاطعة، والأمر الذي يؤخذ على العلماء فيما نقلوه، أنهم نقلوا هذه الأقوال ولم يحدّوها أو ينسبوا ذلك إلى البيئة اللهجية التي وجدت فيها فجاءت - بناء على ذلك - بعض العبارات مخالفة لها قرروا من قواعد، فضلا عن أن هذا الأمر أدى إلى تضخيم المعاجم اللغوية. ³

بعد هذا كله نجد أن العلماء العرب في مضمار التنوين العربي قد تركوا نصوص نثرية كثيرة لم يعتمدوا عليها في تقرير القاعدة النحوية رغم جودة هذه النصوص ولم يكن يجدر بهم الحديث عنها، من هنا فإن أردنا دراسة النحو العربي حق دراسته والنظر في قواعده نظرة علمية موضوعية، أن ننظر إلى التطابق التام بين لغة النثر ولغة الشعر، وإذا رأينا ذلك مستحيلا، فإنه لا بد أن نبحث عن الحال

¹ - سبويه، الكتاب، مكتبة الخناجي، القاهرة، ط3، سنة 1408هـ-1988م

² - أبو زكريا الفراء بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، دار عالم الكتاب، ج3، ط3، سنة 1988م، ص174

³ - سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص71.70

الذي تكون فيه لغة النثر ولغة الشعر شيئاً واحداً، والتي فيها نعتبر اللغتين معا نواة اللغة المشتركة، دون أن نفرض سلطان أسلوب الشعر على أسلوب النثر.¹

3-2-)- الشعر:

يمثل الشعر لغة العرب، وهو النص الخصب الذي يسهل حفظه وروايته، وعندما شعر النحويون بذلك اعتمدوا عليه في تععيد اللغة، لذا نلاحظ أن الاستشهاد به غلب الاستشهاد بغيره من النصوص، بحيث نجد أن النحاة قد أنسوا للشعر، وأحسوا أنه يمثل لغة العرب، واحتلت الشواهد الشعرية مراتب متقدمة من اهتمام النحاة والدارسين، وظهرت على اثر ذلك مؤلفات كثيرة تحوز في هذا المضمار منها: على سبيل المثال لا الحصر(شرح أبيات سيويه)لأبي جعفر النحاس، و(شرح أبيات سيويه) لابن السيرافي وغيرهما كثير.

وعندما أراد اللغويون والنحاة وضع القواعد النحوية وضبط اللغة كان اعتمادهم على أمرين هما: السماع والرواية، والسماع كما؟ أطلق عليه الإخباري مصطلح "النقل" وعرفه بالقول >> هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.<<² ، وكما عرفه

السيوطي >> وأعني به ما ثبت في كلام من يوقف في فصاحته<<³

1- تيسير محمد امباركة، الشاهد النحوي في معجم الصحاح .

² أبو بركات الانباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، دار الفكر، دمشق، ط2، سنة 1971

³ خديجة الحديثة، الشاهد في أصول النحو في كتاب سيويه، ص139

أما الرواية: فهي عملية جمع المادة اللغوية من أفواه العرب الفصحاء، بالذهاب إليهم في بواديهم أو بلقائهم في المحاضر، ثم نقل ذلك للدارسين من الطلاب.¹

وبعد الانتهاء من جمع الشعر وتدوينه عكف العلماء عليها لاستخراج متن الفصحى وقوانينها، وتبويب تلك النتائج في مؤلفات تزخر بقواعد العلم والأدب، فيستدل بالشواهد الشعرية المنفردة، أي يكتفي النحوي بالاستدلال بالشاهد الشعري دون الاستعانة بغيره من الشواهد ويكتفي به لإقامة القاعدة النحوية.

وقد يرد الشاهد الشعري ومعه شاهد من القرآن يؤديه، وعليه فيمكننا القول أن الشاهد الشعري عماد أدلة النشر.

وعلى الرغم من أهمية الشاهد الشعري في إثبات اللغة إلا أننا لا نجد من يطعن في صحته وتوثيقه فتتقص بعض القواعد المبنية عليه، وذلك مراعاة لمذهب المدرسة النحوية أو خدمة لرأي مخالف، ولهذا نجد المسائل الخلافية في النحو فكل مدرسة تحاول جاهدة إثبات صحة مذهبها، وتناول الدليل الشعري كوسيلة لتخطئة الطرف الآخر والاعتراض عليه لإسقاط حجته يكون بعدة أمور بعضها يتعلق بالقائل وبعضها تتعلق بالشاهد الشعري، أي الإسناد و المتن.

¹ - السيوطي، الاقتراح، ص 36

وهذا ما نص عليه الأنباري بقوله >>الترجيح قي النقل يكون في شيئين: أحدهما الإسناد والأخر المتن.<<¹

ويمكننا إيجازها فيما يلي:

1- قائل الشاهد الشعري:

وقد برزت في هذا المجال خلافات كثيرة حول قائل الشاهد من حيث هويته أو من حيث صحته الاستشهاد بقوله، والملحوظة الأولى في باب تكمن في عدم معرفة قائل الشاهد أو صحة عدم ذكره.

(أ) - جهل القائل:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) معتمدين على قول الشاعر:²

أردت لكما أن تطير بقربتي فتركها شنا ببيداء بلقع

فكان البحرينين بإسقاط حجة الكوفيين بأن البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا حجة فيه، لأن قضية نسبة الشاهد إلى قائله تتسم بأهمية خاصة عند علماء النحو العربي، ذلك لأن معرفة قائل الشاهد تحدد ما إن كان من الجائز الاستشهاد بقوله أو من غير الجائز ذلك ضمن الضوابط والشروط التي حددها هؤلاء العلماء للاحتجاج، سواء كانت هذه الشروط زمانية أم مكانية أم حضرية، بل

1- أبو بركان الانباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص65

2- أبو بركات عبد الرحمان الانباري، الإنصاف في مسائل خلاف بين النحويين (الكوفيين والبحريين)، ج3، المكتبة العصرية، بيروت 1414هـ، 1993م، ص508.

وذهب بعض العلماء إلى عدم الاستشهاد بالكلام الذي لا يعرف قائله، وفي هذا البغدادي >> وعلم مما ذكرنا من نيس الطبقات التي يصرح الاحتجاج بكلامها أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو بنثر لا يعرف قائله، صرح ذلك ابن الانباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وعلة ذلك أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمن لا يوثق بكلامه.¹

(ب) - تضعيف القائل:

أي وجود ناقل آخر أوثق منه، وهو مثل أن يستدرك (الكوفيون على نصب ب(كما) إذا كانت في معنى(كيما)، بقول عدي بن زيد العبادي:

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سائلاً

اعترض البحرىون بأن قالوا: ليس فيه حجة لأن الرواء اتفقوا على أن الرواية "كما يوماً تحدثه" لم يروها أحد بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، وإجماع الرواة من نحوي البصرة والكوفة على الخلاف والمخالف له أقوام منه بعلم العربية.²

ولعل مرد اختلاف نسبة الشاهد الشعري يرجع إلى تعدد الرواية واختلاف الرواة الذين ورووا هذا البيت ليرد منسوباً في كتب مختلفة إلى عدد من الشعراء كما في السابق.

¹ - البغدادي، خزنة الأدب، ص 6.5.

² - بنظر أبو بركات الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 580.

(ج) - الضرورة الشعرية:

فالشعر أسلوب أو إيقاع وله قيوده من وزن ويتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر قيوداً لا تفرض أثناء كلامه العادي، وقد تضطر هذه القيود الشاعر إلى ضرورة فيقف على؟ أثر ذلك حيران بين القاعدة النحوية وبين الموسيقى الشعرية، وهذا ويؤثر في اللغة التي يضطرون إليها، ومن قبيل الاهتمام الشديد والعناية الفائقة من العلماء اللغة والنحو وغيرهم بالشعر فقد عنوا بهذه المسألة وبحثوا فيها وأفردوا لها أبواب وقصور فقسموا ضروريات الشعر إلى مستحسنه وأخرى مستقبحة، وفصلوا فيها جاز للشعراء استعماله منها وما لا يجوز، ويأتي سبويه في مقدمة هؤلاء العلماء فبحث في (كتاب) ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز للمتكلم استعماله في كلامه ونثره، جاء هذا في (باب ما يحتمل الشعر) و(باب وجوه القوافي في الإنشاد) و(باب ما رحمت الشعراء في غير النداء واضطراباً) و(باب ما يجوز في الشعر... ولا يجوز في الكلام).¹

وخصص بن جني باباً في "هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً"² و فصل أبو حيان الأندلسي في الضرورة في معظم صفحات كتبه وأفراد لها باباً هو (باب الضرائر) في كتابه: (ارتشاف

¹ - بنظر سيبويه، الكتاب، ص13.8، وص282.343 .

² - ابن جني (أبي الفتح) ، الخصائص، علم النشر بيروت، ج1، ص323.

الضرب من لسان العرب)¹ ، ونجد ذلك أيضا في كتب آخري له مثل(غاية الإحسان في علم اللسان)² في بابه سماه (باب الشعر والسجع).

من أوائل من أقر الضرورات الشعرية وأجاز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي صرح بأن " الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومن المقصور وقصر الصمود والجمع بين لغاته والتعريف بين صفاته..."³، واللافت أن الفراهيدي لم يسم ما جاز للشاعر في الشعر (ضرورة) وإنما تكلم عليه بشكل عام قبل أن يوضع له هذا المصطلح.

وقد فصل علماء اللغة والنحو و البلاغة كثيرا في أنواع الضروريات وشروطها وحدودها منها.

(1) - أن يقع في كلام ولكنه قليل أو ضعيف وقبيح، وهو في الشعر قوي وجائز كثيرة، ومنه حذف ياء النداء النكرة كما قول العجاج:

جاري لا تستكري عذيري

يريد القول(يا جارية).

¹ - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب في لسان العرب، مكتبة الخناجي 1984، ص81 .

² - المرجع نفسه، ص81 .

³ - أبو الحسن حازم القرطاجي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، دار العربية للكتاب .

(2) - أن يصغ في الشعر و يجوز، وليس بجد الكلام ولا يستعمل في كلام، يقول سيبويه في حذف حرف الجر وموقع جوازه، فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر لأنه فعل يصل إلا بحرف الإضافة يدل على ذلك أنه لو قلت (من تضرب انزل) لم يجوز حتى تقول (عليه) إلا في الشعر.

مما يستعمل في الشعر ولا يستعمل في الكلام أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع من ذلك فور علقه
بن عبده

لا تنكر القتل وقد سينا في حلقهم عظم وقد شجينا

(3) - أن تكون المسألة جائزة في الشعر وهي في الكلام خطأ، من ذلك استعمال (إذا) الشرطية جازمة وهذا ما لا يأتي في الكلام المنشور مثال ذلك قول قيس بن الخطيم:

إذا أقصرت أسيا فما كان وصلها خطاب إلى أعدائنا فتضارب¹

(4) - أن لا تجوز المسألة إلا في الشعر، لكنها تجوز فيه في غير اضطرار، من ذلك أنه إذا كانت (إن) الشرطية عاملة وكان فعل الشرط مضارعا مجزوما ما جاز الفصل بينهما في الشعر ولم يجوز في الكلام كقول القائل:

عاود هراة و إن معمروها حربا

¹ سيبويه، الكتاب، ج1، ص441.

5- أن يأتي في الشعر ويجوز لكنه على قلة، ومثال ذلك نون الوقاية تلحق (قد) و(قط) في الكلام العادي ولا يجوز حذفها في حين جاز حذف نون الوقاية مع (قد) و(قط) فنقول (فدى) تشبيها لها ب(حسي) لأن المعنى الواحد كما قال الشاعر:

قدني من نصر الحسين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

6- أن يضطر إليه الشاعر وهو على نوعين: نوع سمع في الشعر و وقع فيما(أضطر) إليه الشاعر، ونوع آخر يقول فيه سيبويه (إذا اضطر شاعرنا فقال...جاز)، فمن النوع الأول استعمال(سواء) في الشعر طرفا كاستعمال الأسماء حيث جعل (سواء) بمنزلة(غير) قال الشاعر:

ولا بنطق الفحشاء من كان منهم إذا فعدوا منا ولا من سوانا

ومن النوع الثاني ما صرح به سيبويه بقوله (وإن اضطر الشاعر...جاز)، مثال قوله: "ولو اضطر شاعر فقال "أندكر إذ إن تأتينا تأتيك " جاز له كما جاز في (من)¹، وقوله في استعمال إذا جازمة" وإن اضطر الشاعر فجاز ب(إذا) أجراها في ذلك مجرة(إن)².

7- أن لا يقع في كلام ولا يجوز إلا أن اضطر شاعر مثال ذلك حذف الألف التي هي لام الاسم:

قال شاعر حيث اضطر وهو ليبد وقبيل من نكير شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعلى

ويريد هنا: "المعلى".

¹ - سيبويه، الكتاب، المرجع السابق ص441.

² - المرجع نفسه ، ص68.

المبحث الثاني: : الاحتجاج و التمثيل

المطلب الاول: الاحتجاج

أولاً: تعريف الاحتجاج:

أ-لغة:

الحجة البرهان وقيل: الحجة ما دفع به الخصام حجاجه محاجة وحجاجا ، نازعه الحجة وحجه يحجه حجا غلبه على حجته ، قال الأزهري:"الحجة الوجه الذي يكون الظفر عند الخصومةيقال: حاجته أجابة حجاجا ومحاجة حتى حجته أي: غلبته بالحجة التي أدليت بها¹.
وقال الكوفي: "وما ثبت به الدعوة من حيث أفادته للبيان يسمى بينه ومن حيث الغلبة به على الخصم ويسمى الحجة . ومعجم الوسيط >>غلبه بالحجة، أو حاجة محاجة وحجاجا جادله واحتج عليه، أقام الحجة وعارضه مستنكرا فعله وتجاجوا: تجادلوا والحجة الدليل والبرهان<<²
ويظهر من هذا أن الحاج يكون لخصومة، وهذا مادلت عليه كلمة"غلبة"، وتكون الغلبة في الكلام والخطاب الذي يقيم الحجة والبرهان على حجة ما يدعي ومادام هناك خصومة فالجدال هو المظهر الذي يجسد صورة الخطاب الحجاجي.

1- أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، ص 288.

2- ابن منظور محمد بن احمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون دار المعرفة للتأليف و الترجمة سنة 1384هـ،ص

وقد ورد في أساس البلاغة <<حاج خصمه فحجه وفلان خصمه محجوج>>¹، وإذا رجعنا

إلى ابن فارس وجدناه يجعل مادة (حجج)، في أربع معاني كبرى: <<الحاء والجيم أصول أربعة

1- القصد: وكل قصد حج.....ثم اختص الاسم القصد إلى البيت الحرام >>²

2- والأصل الآخر: الحجة وهي السنة

3- والأصل الثالث: الحجاج: وهو العظم المستدير حول العين

4- والأصل الرابع: المحججة: النكوص³

وهذا ما يظهر أن الذي يدعى حجة رأيه عليه إثبات تلك، وقد ورد لفظ الحجاج في عدة آيات

من القرآن الكريم منها قوله تعالى: "ما أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس

لكم بع علم والله يعلم وانتم لا تعلمون"⁴

"وحاجه قومه قال أتحاجوني والله و قد هذان ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي شيئاً

وسع ربي كل شيء علما أفلا يتفكرون"⁵

"وان الذين يحاجون في الله من بعدما استجيب له حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم

عذاب شديد"⁶

¹ - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، الكلبيات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، سنة 1919هـ، 1998م، 338.

² - أبو قاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، 74.

³ - ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر دمشق. د ط، سنة 1997، ص 30.

⁴ - سورة آل عمران، الآية 66.

⁵ - سورة الأنعام، الآية، 80.

⁶ - سورة الشورى الآية، 16 .

"وإذ يحتاجون في النار فيقول الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعاً فهل انتم مغنون عنا

نصيياً من النار"¹

أ- اصطلاحاً:

يراد بالاحتجاج إثبات صحة فائدة و استعمال كلمة أو تركيب بديل تعلمه صح السند إلى عربي فصيح سليم السليقة على ماسيأتي تفصيله في موضعه وإنما احتاج القوم إلى احتجاج على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلاط أهلها بالأعاجم، أثر الفتوح وسكنوا بلادهم وعاشوهم نشأ عن ذلك اخذ وعطاء في اللغة وضياع العجيبة من جهة أخرى وإلى التفریط في صيانة الدين من جهة ثانية إذا كانت سلامة أحكامه موفوقة على حس فهم المستنبط لنصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف وكان في ضعف اللغة نصيح لهذا الفهم

وان الحجاج هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة وهو يتمثل في انجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب بعضها بمثابة الحجج اللغوية وبعضها الأخر بمثابة النتائج التي نستخلص منها <<حمل المعاني الإقناع بما نعرضه عليه أو وزيادة في حجم هذا الإقناع >>²، ويعرف أيضا بأنه عملية اتصالية <<عملية اتصالية يستخدم فيها المنطق للتأثير في الآخرين >>³ و <<الحجة المعطاة، الأسباب تقول على سبيل التعريف أن المعطاة الحجة تهدف إلى إثبات أو نقض

¹ -سورة غافر الايه، 47.

² ينظر . سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، عالم الكتب الحديث، ط 1.2001، ص 21 .

³ ينظر . جميل عبد الحميد، البلاغة والاتصال، دار الغرب للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2008، ص 105-106.

قضية¹ << ويأخذ مفهوما آخر هو المجادلة والمحااجة وهو أيضا طريقة عرض وتنظيمها ويدل اللفظ على مجموع الحجج الناتجة عن ذلك العرض >> وسيلة المتكلم في جعل المتلقي يتقبل آراءه واتجاهاته وانتقاداته وتوجيهاته <<²

وأیضا يتعلق الخطاب الحجاجي بالتعامل وان المنطوق به الذي يستحق أن يكون خطابا هو الذي يقوم بتمام المقتضيات التعاملية الواجبة في حق ما يسمى بالحجاج >> إذ حد الحجاج أنه كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحظ له الاعتراض عليها³.

والاحتجاج للقراءة يراد به بيان صحتها من جهة العربية، لإبيان صحتها من جهة السند والرواية وقد عبروا عنه بتوجيه القراءات الصحيحة المتوترة.
مصادر الاحتجاج :

الإحتجاج في اللغة يكون لما ثبت به كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قيل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين شعرا ونثرا

¹ الحواس مسعودي، البنية الحجاجية في القرآن الكريم مجلة ملتقى النص، مجلة اللغة العربية والأدب ملتقى علم النص العدد 12 جامعة الجزائر، ديسمبر 1997، ص 330.

² يمينه نايتي، الحجاج في رسائل ابن عباد الرنددي، دورية اكادميه محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو العدد 2 ماي 2007، ص 28،

³ طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوير العقلي، المركز الثقافي العربي، الرباط . المغرب، ط1، سنة 1998، ص 226،

*القرآن:

كلام الله الذي لا يأتيه الباطل فهو المصدر الأوثق في الاحتجاج وسيد الحجج وعماد الأدلة اعتمد عليه اللغويون - نحاة معجميون - في الاحتجاج بمتواتره وآحاده وشأذه.

*السنة النبوي (الحديث النبوي):

وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع ولكنها في إشهاد النحاة موضوع كثر فيه الأخذ والرد وساروا فيه على مذاهب¹

فريق منع الاستشهاد في وضع قواعد اللغة بحجة روايتها بالمعنى وعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الرواة رووه بالمعنى بالإضافة إلى كثيرا منهم كان من غير العرب فوقع اللحن فيما رووه.

وفريق جوّز الاحتجاج به دون قيد أو شرط وعده من التي يرجع إليها في تقرير قواعد اللغة وأساليبيها وفريق الثالث توسط بين المنع والجواز فجوز الحديث التي اعتنى بها رواتها إما ما عرف عنها ان روتها نقلوها بالمعنى فلا يحتج بها²

"كالأحاديث المتواترة المشهورة"

والأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات

والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

¹ عيادة محمد، عصور الاحتجاج في النحو العربي، ص 157-158.

² رفاه سراج محمود الجوهري، الاحتجاج بالشعر في معجم الصحاح للجوهري 'رساله مقدمه لنيل درجة الماجستير بجامعة ام القرى السعوديه، سنه 1432هـ، ص 12.

*كلام العرب:

هو كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة وقد اعتمد عليه علماء اللغة-نحويهم ومعجميهم- وفي حين أن الشعر أكثر استشهاداً بالنثر من النحويين ويقول ابن رشيق: "ما تكلمت به العرب من جديد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشرة ولا ضاع من الموزون عشرة"¹.

ولذا كان اعتمادهم على الشعر أكثر وإن كان بعض الدارسين حاول أن يثبت بالنظر المشتمة والدراسة الاستقصائية مدى اعتماد النحاة على النثر أكثر وبين فساد الاعتماد على مجرد إحصاء الأبيات الواردة في كتب النحاة لبيان مغالاتهم في بناء القواعد على الشعر فقط.

ثانياً : أغراض الاحتجاج

للاحتجاج غرضان هما: الأول لفظي والثاني معنوي .

- أ : الإحتجاج اللفظي: ويورد لإثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب أو ما يتبع ذلك من قواعد في العلم اللغة والنحو والصرف .

- ب : الإحتجاج المعنوي: ويتعلق بإثبات معنى كلمة ما وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في عالم المعاني والبيان والبديع .

¹ ابن رشيق القيرواني ، العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده ، دار الجبل ، بيروت ، ط5 ، 1981، ص20.

- وفيما يتعلق بالغرض اللفظي فقد تشدد العلماء في شروط قبول الشاهد لهذا الغرض من الاحتجاج فلم يجوزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بكلام من يوثق بهم بفصاحة من وحددوا ذلك ضمن عصر معين وقبائل معينة تقع ضمن دائرة الاحتجاج.

أماما يتعلق بالغرض المعنوي من الاحتجاج اللغوي ، فقد جوزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وسواهم من المتأخرين عن عصور الاحتجاج¹ فقد احتج المبرد بشعر أبي تمام . واحتج ابن جني بشعر المتنبي ، والبحتري ، وأبي فراس ، وأبي العلاء المعري .

ثالثا : دوائر الاحتجاج: (الزمان ، المكان ، دائرة الحضرية ، نوع الشاهد)

جعل علماء اللغة حدودا زمنية ، ومكانية لميول الشاهد اللغوي متوخين بذلك سلامة في لغة المحتج بكلامه وعدم تطرق الفساد إليها كي تتاح لهم فرصة التميز اللغوية من حيث أشكالها الأدبية . والعلوم التي تستعمل لها.

*الدائرة الزمنية:

لم يقبل علماء اللغة من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان واقعها بين العصر الجاهلي منتصف القرن الثاني الهجري ، وعلى ضوء ذلك قسموا الشعراء إلى طبقات أربعة تخضع للترتيب الزمني على النحو التالي :

¹ - انظر البغدادي. خزنة الأدب ، ج1، ص5

-الطبقة الأولى : طبقة الشعراء الجاهلين كامرئ القيس و الأعشى وغيرهم ممن ماتوا قبل ظهور الإسلام.

-الطبقة الثانية : طبقة المخضرمين ، وهم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام ، كحسان ولييد.

- الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

-الطبقة الرابعة : طبقة المولدين أو المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة كبشار بن برد وأبي نواس. فأجمعوا على صحة الاستشهاد بطبقة الجاهلين المخضرمين واختلفوا في طبقة الاسلاميين ،

فالأغلب على صحة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري وجعلوا إبراهيم بن هرمة

المتوفى سنة 150هـ آخر شعراء الإسلاميين المحتج بشعرهم.¹

واقصر بعض العلماء كأبي علاء على أخذ من الجاهلين والمخضرمين دون غيرهم ،² ولعل ما دفع

هؤلاء إلى ذلك ، شعورهم بأن لغة الأدباء والأجداد في اللغة ((مثالية))، فكان أبو عمرو بن العلاء

يعد الطبقة الثالثة التي تشمل جريرا والفرزدق والأحطل طبقة مولدة لا يحتج بشعرها إذا يقول ((لقد

كثر هذا الحدث وحس حتى لقد هممت إن، أمر فتياننا برواية))³ فمع إعجابه بهذا الشعر إلا أن

الشعور بالكمال لها هو الذي منعه من رواية .

¹ - البغدادي، الخزانة الأدب ص 6

² - البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ج 1، ص6

³ - حبل، محمد حسن الاحتجاج بالشعر في اللغة ص79 . دار الفكر العربي القاهرة 86

ثم جاء الأصمعي ليوسع الإطار الزمني الاحتجاج، فشمّل جريرا والفرزدق و الأخطل وحكما

الخضري إلى إبراهيم بن هرمة ث 150هـ فعد بن هرمة آخر الشعراء الإسلاميين المحتج

أما الطبقة الرابعة من الشعراء (المولدين والمحدثين) غير المحتج بكلامهم ، وعلوا استشهاد سيبويه

ببعض شعر يشار في (الكتاب) ب((التقرب إليه واتقاء شر لسانه لأنه كان قد هجاه لتركة

الاحتجاج بشعره))¹

*الدائرة المكانية :

من حيث الدائرة المكانية أو القبائل التي أخذوا عنها ، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب

قربها أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة ، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في القلب الجزيرة العربية ،

ردوا كلام القبائل التي على السواحل ، أو في الحواضر أو في الجوار غير العرب من الأمم الأخرى،

وقد صنف ذلك أبو النصر الفارابي في ((الإحتجاج))² فذكر أن أجود العرب انتقاء للأفصح هم

قريش ، يليهم قيس وتميم و أسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من

سائر القبائل ، وذلك لأسباب المخالطة مع الأمم الأخرى مما يترتب عليه اختلاط لغتهم بغير لغة

العرب وبالتالي الخوف من الدخيل والغريب والشاذ . وعلى أساس استثنوا القبائل القاطنة بجوار

اليونان كتغلب والنمر، والقبائل المجاورة لأهل مصر، والقيظ كلخمة وجدام، والقبائل المجاورة لأهل

الشام كقناعة وغسان وإياد ، والقبائل المجاورة للنبط والفرس والهند والحبشة كبكر وعبد ألقيس وأزد

¹ - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 1، دار الكتاب العلمية، بيروت ط1 ص167

² - السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص212

عمان وأهل اليمن ، والقبائل المخالطة لنجار الأمم المقيمين عندهم كبني حنيفة وسكان اليمامة وتفيق وسكان الطائف وحاضرة الحجار¹.

*وإذا نظرنا إلى الأمر زاوية المدارس النحوية وجدنا أن الدائرة الاحتجاج تتسع وتضييق بحسب أفكار هذه المدرسة أو تلك، فنجد مثلاً أن المدرسة البصرية تشددت أعظم التشدد في زاوية الإشعار والأمثال والخطب ، واشترطوا في الشواهد المعتمدة لوضع القواعد أن تكون جارية على ألسنة العرب، وكثيرة الاستعمال في كلامهم بحيث تمثل اللغة الفصحى غير تمثيل وحينما يواجهون بعض النصوص التي تخالف قواعدهم كانوا يرمونها بالشذوذ أو يتأولونها حتى تنطبق عليها قواعدهم .

أما أصحاب المدرسة الكوفية وعلمائها في الرواية عن جميع العرب بدوا وحظرا. واعتدوا بأقوال المختصرين من العرب وأشعارهم ممن سكنوا حواضر العراق واعتمدوا الشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها من فصحاء العرب والتي وصفها البصريون بالشذوذ.

وتوسع بعض أعلام المدرسة البغدادية في الأخذ والاستشهاد بأشعار الطبقة الرابعة، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام وقال ((هو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه))²

¹ - بنظر عصور الاحتجاج محمد عبادة ص 172-173

² - أبو قاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في نحو التأويل، دار المعرفة، بيروت لبنان ج 1،

ووجدنا علماء متأخرين يسجلون موقفا من الاستشهاد و الاحتجاج ، من أمثال ابن مالك الذي استشهد بلغات لحم وجذام وغسان ، وقد اعترض على ذلك أبو حيان في كتابه (شرح التسهيل) بقوله: ((ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن))¹

*الدائرة الحضرية:

كان المجتمع العربي مكونا من طبقة البدو وهم أهل الفصاحة والبيان ، والحضر والقرويين وهؤلاء يتميزون بعبوط مستوى الفصاحة لديهم ، فقط البوادي لأخذ اللغة من أهلها . فكانت البداوة معيارا للاحتجاج يقول الفارابي: ((وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط))²

وتدخل هذا الإطار فممنع الأخذ من بعض الشعراء الذين كانوا داخل الإطار الزماني للاحتجاج بحجة الإقامة في المدن، ومنهم الكميث والطرمّاح وعديّ بن زيد وعبيد الله بن قيس الرقيات .

ويقول ابن جني في هذا الصدد ((علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال و الفساد والحظل ، ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يتعرض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضا لو نشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب في الألسنة وخيالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها عادة الفصاحة. وترك تلقي ما يرد عنها))³

¹ - السيوطي الاقتراح ص 56

² - السيوطي، الاقتراح ص 56

³ - ابن جني، الخصائص ج 2، ص 05

5- الاستخدام النحوي لمصطلحي الاستشهاد والاحتجاج:

ويبدو لأول وهلة أن هذين المصطلحين متساويين في المعنى والاستعمال، حيث يتساوى كل من الاستشهاد والاحتجاج في أنهما يدلان على سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي¹. كما يقول الأفغاني ((يراد بالاحتجاج إثبات صحة القاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل يلقي صحيح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة))²، إلا أن هناك فرق لا يفتن إليه الدارس، وهو يعود إلى عامله، هما نوع النص ومن أنتجه- أي القائل -، فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساساً للقواعد النحوية شعراً أو نثراً منسوباً إلى شاعر موثوقاً به ينتمي إلى عصر الاستشهاد الذي اشترطه النحاة، صح إطلاق مصطلح الاستشهاد أو الاستشهاد عليه .

إلا أن مصطلح الاحتجاج قد يغلب في بعض المصنفات النحوية، لأنه يستخدم في المواقف التي تتطلب المغالبة و الجدل يقصد التفوق ونصرة الرأي ، لذلك نجده كثيراً ما يستخدم في الكتب النحوية المختصة للنقاش والجدل حول المسائل الأخلاقية في النحو، ككتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن أنباري) ، وكتاب (المسائل الأخلاقية في النحو لأبي البقاء العكبري) .

¹ - ينظر، محمد عبده، الاستشهاد والاحتجاج بالغة، ص75

² - ينظر، سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص06

كما يغلب استخدام الإحتجاج الدلالة على فصاحة عربي أو لهجته أي: توثيق الشاعر وتضعيفه فيقال عنه مثلا "يحتج به" أو "علماء اللغة يجعلونه حجه" يلاحظ كثيرا هذا الاستخدام في كتاب "الأغاني" للأصفهاني، وكتاب "الموشح" للمرزباني.

المطلب الثاني : التمثيل :

إن التمثيل يتميز عن الاحتجاج والاستشهاد بأنه يعود إلى نوع النص و من أنتجه فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساسا للقواعد شعرا أو نثرا منسوبا إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغتها فهو من النوع الاول وينبغي تقديسه واحترامه، أما إذا كان النص مصنوعا أو غير موثوق إن ساقه النحوي نفسه أو ساقه عن من لا يحتج بكلامهم، فهو (التمثيل) للقاعدة وغير ملزم وهدفه الإيضاح والبيان فقط

ويدخل في النوع الأخير ما يساق من أمثلة فيها التكلف والصنعة مما يطلق عليه عموما اسم (التمارين الغير علمية) مثل البحث عن أصول الحروف والأبنية الغربية في : (صغ من كذا على مثال كذا) وكذلك التراكيب التي لا يمكن ورودها في نص عربي قديم أو حديث مما يوجد نماذج كثيرة بياني التنازع والاشتغال، كما هي في كتب المطولات النحوية، والخلاصة أن التمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص - بمصطلح النحاة - متجاوز عنصر التوثيق للغة أو مصنوعا للبيان والإيضاح¹

¹ - ينظر، محمد عبده، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص85-86

الفرق بين التمثيل والاستشهاد:

1 - الوظيفة التي يؤديها كل منهما، فالغرض من التمثيل إيضاح القواعد النحوية وشروحيها، أما الاستشهاد فالغرض منه إثبات هذه القواعد عن طريق الاعتماد على نصوص معينة في الدراسة (فهما بالنظر إلى الغرض متباينان)¹

2 - مستوى النصوص المعتمد عليهما في كل منهما و فالتمثيل لا يقتصر على مستوى معين فهو يشمل الأمثلة التعليمية المصطنعة كما يشمل القرآن والحديث ، وفصيح الشعر والنثر، فهو غير محدد بمستوى معين من الأداء. أما الاستشهاد فهو مرتبط بمستوى معين من النصوص يتمثل بالقرآن والحديث وبكلام العرب الذي يحتج بهم من شعر ونثر ولا يتعدد إلى غيره من المستويات .²

3 - الزمان والمكان ، فالتمثيل لا يحده عصر معين فيمكن أن يمثل بنصوص من العصر الجاهلي أو الإسلامي كما يمثل من العصور التي تليهما إلى عصرنا هذا أما الاستشهاد، فإنه مرتبط بزمن يعبر عنه بزمن النقاء اللغوي قوامه قرن ونصف قبل الإسلام ومثله وبعده في الحواضر، أما في البادية فقد امتد إلى القرن الرابع من الهجرة، وآخر شاعر احتج بشعره هو إبراهيم ابن هرمة ت (176هـ)³. أما المكان فان التمثيل النحوي غير خاضع لقيود فيه ذلك لأنه ما دامت الغاية منه هي الإيضاح والتفسير فانه بالإمكان الاعتماد على النصوص الكلامية من أي بيئة كانت طالما توافرت فيها شرائط الإيضاح

¹ - ينظر، محمد بن تمانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار الخلافة العلمية، 1317هـ،

² - علي مكارم، أصول التفكير النحوي، دار الغربي لنشر، ص 236.

³ - السيوطي، الاقتراح، ص 55

والبيان، في حين حدد النحاة الاستشهاد ببعض القبائل هي قيس، تميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، أما القبائل العربية الأخرى فلم يأخذوا عنها، لأنهم عدوها قبائل اختلطت بالأقوام والشعوب الأخرى من غير العرب، ولهذا لم يؤمنوا الأخذ منها¹

نلخص من هذا كله إلى أن الاستشهاد هو المصدر الرئيس لإثبات القواعد النحوية ومعرفتها واعتمادا على محددات معينة من ناحية الزمان والمكان والمستوى، أما التمثيل، فهو شرح للقواعد النحوية بأمثلة دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذي انبنت عليه واستحدثت منه .

¹ - علاء عمار جواد، التمثيل النحوي في كتاب سيويوه، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، بجامعة القادسية قسم اللغة العربية سنة 2007، ص08.



الفصل الثاني

ابن عقيل ومذهبه

ابن عقيل

مذهبه



تعريف ابن عقيل:

هو ابن عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي، العقيلي، الهمداني الأصل، ثم الباسلي المصري، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي، من نسل عقيل بن أبي طالب.

المولود في يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم من سنة 698هـ¹، وكان بعض أسلافه يقيمون في همدان أو آمد، ولعلمهم انتقلوا من إحداهما إلى أخرى واستقرت ذرية منهم في باسل (وهي بين حلب والرقّة).

ولقد بدأ ابن عقيل بدراسة القرآن الكريم حفصاً وتجويداً، ويأخذ بعض الشيء من القراءات القرآنية، وهذا يستدعي أن يكون لديه إلمام ولو بسيط بالنحو حتى يتمكن من فهم الدراسة في القراءات².

كان رئيس العلماء وصدر الشافعية بالديار المصرية، إماماً في العربية والبيان ويتكلم في الفقه والأصول، حسن الكلام، حاد الخلق، قوي النفس، يتيه على أرباب الدولة وهم يخضعون له ويعظمونه وكان عنده حشمة بالغة وتأنق بالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه، وكان جواداً مهيباً لا يتردد إلى احد، ويتردد إليه الكثير من الناس، وكان في لسانه لثغة، مات وعليه دين، وكان لا يبقي على شيء - رحمه

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، نشر وتوزيع، دار التراث، القاهرة، سنة1980م، ج1، ص7.

² ابن عقيل، شرح ابن عقيل وبهامشه أعراب الشواهد القرآنية، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي، إحياء الكتب

الإسلامية، ج1، ص22

الله - وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم أي ما يعادل أكثر من ثلاثة الاف مثقال ذهباً¹.

مكانته العلمية:

درّس بالمدرسة القطبية العتيقة بالقاهرة، ودرّس الفقه بجامع القلعة، وولي الزاوية الخشائية بعد عز الدين بن جماعة، ثم درّس في آخر عمره بالزاوية الكبرى بالجامع العتيق بمصر، وهو المكان الذي كان الشافعي يدرس فيه، ودرّس التفسير بالجامع الطولوني فحتم فيه القرآن تفسيراً في مدة ثلاثة وعشرين سنة، ثم شرع من أول القرآن بعد ذلك، فمات في أثناء ذلك.

وكان القضاة قبله أمروا أن لا يكتب أحد من الشهود وصية إلا بإذن القاضي، فأبطل ذلك، وقال: -إلى أن يحصل الإذن قد يموت الرجل -².

تولى ابن عقيل الحكم بمصر بالجيزة نائباً عن عز الدين بن جماعة وسار سيرة حسنة جيدة، ثم عزل لواقعة وقعت منه مع القاضي موفق الدين الحجاوي الحنبلي، وكان سببه أن القاضي صنع حفلاً لولده سراج الدين بمناسبة إجلاسهِ للتدريس بجامع الأقرم في صفر سنة 744هـ فحضره أعيان المذاهب فجرى بين القاضي موفق الدين والشيخ بهاء الدين حتى أدّى إلى المشادة، فغضب الشيخ ابن جماعة لرفيقه وعزل الشيخ ابن عقيل عن نيابته وولاه تاج الدين المناوي، فلما عزل ابن عقيل غضب له الأمير

¹ يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو محاسن، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 1984، ج7، ص94

² أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الدرّة الكامنة في أعيان المائة الثامنة.

صرغتمش وولاه القضاء وعزل ابن جماعة، فأصبح ابن عقيل هو قاضي القضاة بالديار المصرية، وذلك يوم الخميس الثامن والعشرون من جمادى الآخرة سنة 759هـ¹.

ومما يستفاد من أخلاق العلماء أنه بعد توليته جاءه الإمام ابن جماعة إلى منزله فهنأه ثم ذهب إليه ابن عقيل بعد ذلك إلى منزله، فجلس بين يديه وقال: -إنما أنا نائبك- ، وتلك هي أخلاق العلماء. ولما تخلى الأمير صرغتمش عن دعمه أعيد الشيخ عز الدين بن جماعة إلى منصبه وعزل ابن عقيل، وكان عزله في رمضان، وكانت مدة ولايته على القضاء ثمانين يوماً².

شيوخه وتلامذته:

1 شيوخه:

*1 درس ابن عقيل القراءات على يد التقي الصائغ.

*2 درس الفقه الإسلامي على يد الزين الكتاني.

*3 لازم العلاء القونوي في الفقه والأصول والخلاف والعربية والمنطق والتفسير والعروض و به تخرج وانتفع.

*4 لازم أبا حيان اثني عشرة سنة فاحذ عنه كتاب سبويه والتسهيل وشرحه حتى كان من أجل تلامذته وشهد له بالمهارة في العربية.

*5 سمع من أبي الهدى أحمد بن محمد، بداية الهدايا للغزالي.

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل وبهامشه إعراب الشواهد القرآنية، ص23.

² شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، سنة 1351هـ، ج1 ص228.

*6 لازم جلال الدين القزويني وانتسابه في الحكم بالحسنية.

*7 سمع من وزيرة بنت عمر بن أسعد التنوخية ست الوزراء، مسندة الوقت (ت:716هـ).

*8 محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب كمال الدين أبو الفضل بن شحنة (ت:776هـ).

*9 تفنن في العلوم، وسمع من الحجاج ووزيره، وحسن بن عمر الكردي.

*10 الشيخ شرف الدين بن الصابوني.

*11 قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة¹.

- وغيرهم الكثير، وبذلك قد يكون ختم مرحلة الدرس والاستفادة من بقية العلماء، وبطبيعة الحال فإن من يصل إلى هذه المرحلة العلمية التي وصل إليها ابن عقيل لا بدّ من أن يبدأ المرحلة الثانية من حياته وهي مسيرة العلماء وطلبة العلم، وهذه المرحلة هي مرحلة التدريس لإفادة الناس وإفادة طلبة العلوم الذين قدموا للاستفادة مما لديه من علوم.

2 تلامذته:

من أهم من درس على يد الشيخ ابن عقيل تلاميذ كثر:

*1 السراج البلقيني عمر بن رسلان بن نصير بن صلح شهاب عبد الخالق بن عبد الحق السراج أو حفص الكناني البلقيني ثم القاهري الشافعي (724-805هـ) وقد زوجه ابن عقيل ابنته، فهو جد ولديه

¹¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل وبهامشه إعراب الشواهد القرآنية، ص22-23.

العلامة بدر الدين محمد، وقاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمان. وقال عنه الشيخ ابن عقيل: هو أحق الناس بالفتيا في زمانه.

*2 سبطه جلال الدين عبد الرحمان قاضي القضاة.

*3 جمال الدين بن ظهيرة.

*4 الحافظ ولي الدين العراقي¹.

مؤلفات ابن عقيل:

1 < الكتاب الجليل في شرح ألفية ابن مالك > طار صيته في الأفاق وكان عليه المعول في التدريس مددا عديدة في الأزهر وغيره من معاهد العلم.

2 < الذخيرة في تفسير القران > وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران وهناك من يقول أنه وصل إلى سورة النساء.

3 < التعليق الوجيز على الكتاب العزيز > وهو التفسير ولكن لم يكمله.

4 < الجامع النفيس في الفقه > جامع للخلاف و الأوهام الواقعة للنووي وابن الرفعة، مبسوط جدا لم يتممه.

5 < المساعد في شرح التسهيل وإملاء إملائه >.

6 < تسيير الاستعداد لرتبة الاجتهاد > وهو تلخيص الجامع النفيس.

¹ يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو محاسن، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج7، ص97.

7 > مختصر الجامع الكبير < .

8 > كتاب مطول على مسألة رفع اليدين < ثم لخصه في كراس واحد.

9 > رسالة على قول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى < .

10 > الجامع النفيس لابن إدريس < أطال فيه النفس جدًا في فقه الشافعية، كتب منه ستة مجلدات إلى آخر الإستطابة، ولم يكمله¹ .

ما قيل عن ابن عقيل:

1- قال ابن حيان: " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، كان مهيبا مترفعا عن غشيان الناس و لا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريما كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة، ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة، له كتب عديدة".

2- قال عنه الأسنوي في طبقاته: " وكان إماما في العربية والبيان، ويتكلم في الأصول والفقہ كالما حسنا، وكان غير محمود التصرفات المالية، حادّ الخلق، جوادا مهيبا، لا يتردد إلى أحد ولما تولى جاءه ابن جماعة فهناه، ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال أنا نائبك، وعرف الناس في مدة ولايته اللطيف مقدار ما بينه وبين ابن جماعة".

3- قال غيره: " ما أنصف الشيخ جمال الدين الأسنوي ابن عقيل وفي كلامه تحامل عليه لأن ابن عقيل كان لا ينصفه في البحث في مجلس أبي حيان وربما خرج عليه"².

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل وبهامشه إعراب الشواهد القرآنية، ص24

² ابن عقيل، شرح ابن عقيل وبهامشه إعراب الشواهد القرآنية، ص23-24

وفاته:

توفي الشيخ وهو في طريق عودته من الحج في ليلة الاربعاء ثلاثة وعشرون من ربيع الأول سنة 769هـ الموافق لـ 24 نوفمبر سنة 1367م، ودفن بالقرافة قريبا من تربة الإمام الشافعي¹.

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص07.

المبحث الثاني : مذهب ابن عقيل:

المطلب الأول : مذهب ابن عقيل النحوي:

حظيت ألفية ابن مالك بعناية كبيرة من النحاة، فمنهم من شرحها ومنهم من علّق عليها، ومنهم من أعرب أبياتها ومنهم من نثرها، ولكنّ شرح ابن عقيل انتشر أكثر من غيره، وهو شرح متوسط، وقد قال أسنوي عنه وعن شرح التسهيل " إنهما شرحان حسنان متوسطان"¹.

وجاءت مذاهب النحويين الأوائل تابعةً للمدارس النحوية منذ بدايتها في البصرة فالكوفة فبغداد، وحقّت حدّة التعصب لهذه المدارس، فظهرت مدارس الأندلس فمصر فالشام.

وكان أساس التشعب هو الاختلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، فلكل مدرسة جذور وأصول تقوم عليها، قام بتأصيلها قوم من النحاة واللّغويين، فأصبحت مستقلةً إلى حدّ معيّن، ثم فترت روح الانقسام في بغداد شيئاً فشيئاً لأنّ أصحاب الخلافات ذهبوا، ولم يعد ما يبرر التنافس الأوّل، وأصبح النحاة يبحثون عن الأصحّ من خلال اجتهادهم ومقارنتهم آراء النحاة الأوائل بالآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة، وأشعار العرب وكلامهم، وذلك لإثبات قول هذا أو ذاك بغضّ النظر عن مكانته النحوية واللّغوية وأسبقيته، أو رأي هذه المدرسة أو تلك.

ومن خلال استقراء ما كُتِبَ عن المدارس، والمراحل التي مرّ بها النحو نجد أنّ ذكر المدرستين البصرية والكوفيّة، وهو المصّب لجميع النحاة الأوائل، والمنبع لجميع النحاة اللاحقين.²

1 الأسنوي، جمال الدين، طبقات الشافعية، ط1، مطبعة الإرشاد، 1970، ج2، 240

2 ينظر عبد الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة، سنة 1980م، ص62، 215، 216.²

وكان ابن عقيل يستخدم ألفاظاً مختلفة في إبداء آرائه، ولا بدّ أن يكون لكلّ لفظ منها دلالة خاصّة ومن هذه الألفاظ ما يفهم منه أنّه موافق على رأي صاحبه، ومنها ما يوحي بعدم قبول رأي من الآراء فما يظهر أنّه موافق عليه فهو مذهبه الذي يراه أو يذهب إليه وما رفضه هو الجانب الآخر، وتفصيل ذلك:

1 (الألفاظ الذي تمّ عن رفضه لمذهب من المذاهب:

استعمل ابن عقيل ألفاظاً منها: " وهو محجوج"، " وهو فاسد"، " وهذا لا يتعيّن"، " وهو غير سديد" " وليس كذلك"، وإليك التوضيح:

" وهو محجوج":

هذا القول للشارح في باب (المعرب والمبني) ردّاً على الفراء¹، الذي أنكر إتمام (هنّ) من الأسماء الستة فقال الشارح: " وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيويوه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ".²

" وهو فاسد":

كذلك في باب (المعرب والمبني) يردّ على من زعم أنّ جمع المؤنث السالم إذا دخل عليها عامل يقتضي نصبه، فهو مبنيّ على الكسر في محلّ نصب وقال بذلك الأخفش³، قال ابن عقيل: " وزعم بعضهم أنّهُ

1 جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، ج2، ص329، 330.

2 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، سنة 1985، ج1، ص49.

3 ينظر جلال الدين بغية الوعاة، المرجع السابق، ج2، ص53.

مبنيّ في حالة النصب وهو فاسد، إذ لا موجب لبنائه"¹.

"وهذا لا يتعيّن":

في باب (المبتدأ والخبر) للردّ على من جعل "يمين الله لأفعلنّ" تقديراً على "يمين الله قسمي، فردّ عليه بقوله "وهذا لا يتعيّن أن يكون المحذوف فيه خبراً"²،

"وليس كذلك":

في باب (الإضافة) عندما ذكر أنّ سيويوه زعم أنّ تسكين (مع) ضرورة في قول الشاعر:

الوافر

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لِماما

فردّ عليه الشارح بقوله: "وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون"، وظهرت هنا كلماتٌ توحى برفضه لما ورد مثل: زعم، ادّعى، حيث قال: "وزعم بعضهم أنّ الساكنة العين حرف وادّعى النّحاس الإجماع على ذلك، وهو فاسد، فإن سيويوه زعم أنّ ساكنة العين اسم".

"وهو غير سديد":

ظهر ذلك في باب (أبنية المصادر)، وذلك في الفعل الثلاثي المتعدّي يأتي مصدره على (فَعْل) قياساً مطّرداً، فردّ بقوله "زعم بعضهم أنّه لا ينقاس وهو غير سديد"³.

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص74

² المرجع نفسه، ج1، ص252.

³ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص123.

وقد ذكر ذلك السيوطي في (معجم الهوامع) عن ابن جودي¹.

(2) الألفاظ التي استعملها وتوحي أنها مذهبُه واختياره:

فمنها: "الصحيح" و"الراجح" و"أرجح" و"أولى" وأعدل هذه المذاهب "و"الصواب" و"الحق" و"الأصح" و"المختار"، وقد ظهر ذلك في مواضع كثيرة، وقد أيد البصريين في سبعة مواضع وذكر سيويه تخصيصاً في أحد عشر موضعاً، ومال إلى الكوفيين في مواضع أقل، وانظم إلى الجمهور في خمسة، وإلى الزمخشري في اثنين، ولابن أبي الربيع في موضع، وهذه بعض الأمثلة عن ذلك:

ما أيد فيه البصريين:

في باب (المعرب والمبني)، صحح مذهب البصريين القائل: "إن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال"².

ظاهرهم في الباب نفسه فيما ذهبوا إليه من أن فعل الأمر مبني وليس معرباً، واصفاً له بأنه الراجح حيث قال: "والراجح أنه مبني"³.

في باب (كان وأخواتها)، صحح مذهب من قال بجواز تقديم خبر ليس على اسمها، وهذا هو رأي البصريين.

1 جلال الدين السيوطي، معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، سنة 1418هـ، 1998م، ج6، ص48.

2 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص37.

3 المرجع نفسه، ج1، ص38.

— صوّب في الباب نفسه من أجاز تقدم الخبر (دام) على اسمها منظماً، إلى مذهب البصريين راداً على ابن معيط الذي منع ذلك بقوله:

"وذكر ابن معيط أنّ خبر "دام" لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: لا أصحابك مادام قائماً يزدُّ، والصواب في جوازه وأيدّ قوله بشعر¹.

— وفي باب (أفعال المقاربة) والاختلاف على أنّها أفعال إلاّ عسى، نقل الزاهد عن ثعلب أنّها حرف ونسبه أيضاً إلى ابن السراج، قال: "والصحيح أنّها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، وقال محي الدين: "نصّ ابن هشام في أكثر كتبه على أنّ القول بأنّ عسى حرف هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج".

— ذكر أنّ الخلاف في باب (إنّ وأخواتها)، في دخول لام الابتداء على خبر إنّ: "فإنّ كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف وغير المتصرف هذا إذا لم تقتزن به السين أو سوف" وقصده يجوز حيث قال: "فيجوز إذا كانت سوف على الصحيح، وأما إذا كان السين فقليل".

— أيّدهم في قولهم: "إنّ المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه"، ووصفه أنه هو الصحيح².

من المواضع التي قال فيها برأي سيبويه:

— في باب (المبتدأ والخبر) انظّم إليه في أنّ العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، ووصف هذا المذهب أنه

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص274.

2 المرجع نفسه، ج2، ص171.

أعدّل المذاهب"، وأعدّل هذه المذاهب مذهب سيبويه¹.

— في باب (إنّ وأخواتها) أخذ بما ذهب إليه سيبويه من أنّ "ما غير الموصولة إذا اقترنت بإنّ وأخواتها أبطلت عملها إلّا ليت فإنّ إعمالها مع "ما جائز"، وقد أشار إلى ذلك محمد محي الدين بقوله: "ذهب سيبويه الى أنّ ما غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطل عملها إلّا ليت" فإنّ إعمالها مع ما جائز".

— وفي باب (الإضافة) مال إلى سيبويه في أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف ووصفه أنّه "هو الصحيح".

— وفي باب (التعجب) يرى صحة رأي من ذهب إلى أنّ ما التعجب نكرة تامة وذلك مذهب سيبويه.

— ذكر في فصل (لو)، من أنّ لو الشرطية قد: "فسرها النحاة بتفاسير كثيرة منها أنّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" وفسرها سيبويه كما فعلوا فوصف ذلك بأنّه "الأصحّ" وهناك مواضع أخرى في الشرح يظهر فيها سيبويه².

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص201.

2 ينظر، السيوطي، همع الموامع، ج1، ص124، ج2، ص224، ج3، ص252.

مع جمهور النحويين:

وافق الجمهور ومال إلى ما ذهبوا إليه في مواضع منها:

_ في باب (الموصول): أنّ الألف اسم موصول¹.

_ في الباب نفسه: أنّ ما المصدرية حرف وليست اسما.

_ في باب (تعدي الفعل ولزومه)؛ عدم جواز حذف الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم إن كان الجرور غير (أنّ) و (أنّ) إلاّ سماعاً وإن كانتا جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس، وقال "وهذا هو الصحيح" وكان قبلها قد قال في الاختلاف في محلّهما عند حذف حرف الجر: "فذهب الأخفش إلى أنّهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنّهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين".

فقولنا: "والنيل سرّ"، اتفق على منعه، أما "سار والنيل زيد" ففيه خلاف، وهذا ما جوزه ابن جني.

_ وفي باب (المفعول معه) أنّ المفعول لا يجوز تقدمه على مصاحبه وخالفهم في ذلك ابن جني².

ابن عقيل وتأيدته للكوفيين:

أشار كثيرا إلى مذهب الكوفيين وخصّ منهم الكسائي والقرّاء وثعلب، ومن ذلك:

_ في باب (الموصول)، حول الموصول الاسمي قال: "إنّ شئت شدت النون عوضا عن الياء المحذوفة في:

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص149.

2 المرجع نفسه، ج2، ص213.

اللَّذانَّ واللَّتَّانَّ وهو مذهب الكوفيين¹ فمن قوله "إن شئت" تأييد واضح لهم.

— وفي اسمي الإشارة (ذا وتا) قال: "وهذا التشديد يجوز في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة فتقول: ذانَّ وتانَّ وكذلك مع الياء فتقول: ذينَّ وتينَّ وهو مذهب الكوفيين" وأردف: والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في الذي والتي.

— وقال في باب (الوقف)؛ حيث جَوَّز الكوفيين الوقف بالنقل، فقال: "مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواءً كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواءً كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز"، ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحةً إلا إذا كان الآخر مهموزاً... ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب.

أما الموضوعان اللذان ذهب فيهما مذهب الزمخشري فهما:

— في باب (المعرب والمبني)؛ مال إلى المذهب القائل "إنَّ ما سمي به جمع المؤنث السالم والملحق به (أذرعان) ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين"، وقال: هذا هو الصحيح وفيه مذهبان آخران.

— في باب (الإضافة) ذكر أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء ولكنه اختار ما أُضيف إلى الجملة الفعلية إذا صُدِّرت بماض البناء، وهذا مذهب الزمخشري² مع أنه خالف المصنّف فيه

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 141.

2 البغدادي، خزانة الأدب، ط 1، بولاق، ج 3، ص 151.

حيث قال: " وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدّرت بماض البناء"¹.

ما وافق فيه ابن أبي الربيع:

بيّن ذلك في باب (الإضافة) وإنّ المضاف قد يُحذف ويبقى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مُقابل له، وذهب ابن عقيل إلى حيث ذهب ابن أبي الربيع، إذ قال: "والأول أولى حيث ذُكر أنّ هناك من يقدّمه فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به، وكذا قدّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح"².

ابن عقيل وابن مالك:

وافق ابن عقيل ابن مالك في معظم ما ذهب إليه في ألفيته، وقد أورد له آراء أخرى من غير الألفية، إلاّ أنّه اعترض على ما ذهب إليه ابن مالك في سبع وعشرين مسألةً، وقد تراوح ذلك بين حقيقة ما إليه المصنّف "ما نصّ عليه"³، وعبارة المصنّف في نظمه للألفيّة أي ظاهر نظمه، وقد خالفه في ستّ مسائل فيما نصّ عليه وهي:

— قال ابن عقيل في باب (المعرب والمبني): "وحاصل ما ذكره أنّ المثني وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجرّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح أنّ الإعراب للمثني والملحق به بحركة مقدّرة على الألف رفعا والياء نصباً وجرّاً"⁴، واستطرد قائلاً "وما ذكره المصنّف هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب⁵ من يجعل

1 ابن عقيل، المرجع السابق، ج3، ص59.

2 المرجع نفسه، ج3، ص78.

3 الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، سنة1969، ص360.

4 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص58.

5 لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر.

المثنى والملحق به بالألف مطلقاً رفعاً، ونصباً، وجزأً، فيقول: (جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما)¹.

— ذهب ابن مالك إلى أنّ ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل وهما ضميران، يجب فيه الاتصال، قال: " وكذلك المختار من المصنّف الاتصال في نحو (خلتنيّه) وهو: كلّ فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران، ومذهب سيويه أنّ المختار في هذا أيضاً الانفصال، نحو (خلتني إيّاه)، ومذهب سيويه أرجح، لأنّه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيويه عنهم وهو المشافه لهم"، فهنا خالفه في نصّه، ورجّح الانفصال موافقا ما ذهب إليه سيويه.

— وذهب المصنّف في إعراب الأسماء الستّة أنّها معرفةٌ بالحروف وهو المشهور، وخالف ذلك ابن عقيل حين قال: " والمشروع أنّها معرفةٌ بالحروف"، وهذا هو الذي أشار إليه المصنّف، "والصحيح أنّها معرفةٌ بحركات مقدّرة على الواو والياء والألف".

— بيّن أنّ ابن مالك يجوز استعمال الوصف مبتدأً من غير أن يسبقه نفيٌّ أو استفهام زاعماً أنّ سيويه يجوز ذلك على ضعف، فقال في تفسير قول ابن مالك (فائزٌ أولو الرّشد)، "وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأً من غير أن يسبقه نفيٌّ أو استفهام، وزعم المصنّف أنّ سيويه يجوز ذلك على ضعف"² فخالفه ابن عقيل في قوله هذا ولم يأخذ به.

— في باب (المفعول فيه) يقول: "فليس (البيت والدار والشّام) في المثل منصوبةٌ على الظرفية، في قولنا: (دخلتُ البيت وسكنت الدارَ وذهبت الشام) وإّما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأنّ الظرف هو ما تضمّن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنةٌ معنى (في) لا باطراد"، ويردّف " هذا تقرير كلام المصنّف

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص58، 59.

² المرجع نفسه، ج1، ص194.

وفيه نظر، لأنّه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى (في) لأنّ المفعول به غير متضمّن معنى (في)، فكذلك ما شبّه به؛ فلا يُحتاج إلى قوله باطراد ليخرجها فإنها خرجت بقوله: "ما ضمّن معنى في"¹.

— وفي باب (الاستثناء) أورد مثلاً: "ومررت بالقوم إلّا حماراً" فنصب حماراً على الاستثناء حسب ما ورد في النصّ، وعلّق بن عقيل بقوله: "والصحيح من مذاهب النحويين أنّ التّاصب له ما قبله بواسطة (إلّا) واختار المصنّف — في غير هذا الكتاب — أنّ التّاصب له (إلّا) وزعم أنّه مذهب سيويه"².

أمّا بخصوص مخالفته لظاهر³ كلام المصنّف، فظهر ذلك في تسع مسائل هي:

— في باب (الكلام وما يتألّف منه) يقول ابن عقيل: "وظاهر كلام المصنّف أنّ التنوين كلّه من خواصّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصّ به الاسم إنّما هو تنوين التمكين والتّكثير والمقابلة والعوض، وأمّا تنوين التّرمّ والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف"⁴، فقد أخذ هنا بالظاهر كما أشار "وظاهر ... " وخالفه حسب ما فهم من ظاهر كلامه.

— وفي باب (التّكررة والمعرفة: الضمير)؛ يقول في شرحه لما قاله ابن مالك في المتن:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ مَا غَابَ فِي غَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا الرَّجَزِ

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص 192

² المرجع نفسه، ج2، ص 210 - 211

³ الجرجاني، التعريفات، ص 147.

⁴ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص 21.

" الألف والواو والنون ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب...، ويدخل تحت قول المصنّف: (وغيره) المخاطب والمتكلم وليس هذا بجيد، لأنّ الثلاثة لا تكون للمتكلّم أصلاً بل إنّما تكون للغائب أو المخاطب"¹.

— وفي الباب نفسه حين قال ابن مالك:

وقدّم الأخصّ في اتصال وقدّم ما شئت في انفصال^{الرجز}

قال ابن عقيل: " وهذا ذكره ليس على إطلاقه، بل إنّما يجوز تقدّم غير الأخصّ في الانفصال عند أمن اللبس"².

— وفي باب (اسم الإشارة) في قول ابن مالك في المتن:

وبأولى أشرّ لجمع مطلقاً والمدّ أولى، ولدى البعد انطقاً^{الرجز}

قال: " يشار إلى الجمع - مذكراً كان أو مؤنثاً - بـ "أولى" ولهذا قال المصنّف: (أشر لجمع مطلقاً) ومقتضى هذا أنّه يشار به إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك ولكنّ الأكثر استعمالها في العاقل"، فقيّد الشارح مطلق كلام ابن مالك، وابن مالك لم يقيّد قوله حتى في غير متن الألفيّة³.

— وفي باب (الموصول) عن استعمالات (أي) الموصولة، يعلّق ابن عقيل بقوله: " ولهذا يظهر لك ما في كلام المصنّف من الإبهام، فإنّه لم يبين أنّه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلةً لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وسواءً أكان الموصول (أياً) أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق: ج1، ص94.

² المرجع نفسه، ج1، ص106، 107.

³ ينظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هويدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة

المكرمة، ج1، ص315

كلامه بأنّ الحكم مخصوصٌ بالضمير المرفوع وبغير (أيّ) من الموصولات، لأنّ كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك¹، ثم يصل إلى جواز حذف العائد المتصل المنصوب بوصف، فنبّه بأنّ إطلاق كلام المصنّف يقتضي أنّ حذف العائد المتصل المنصوب بوصفٍ كثيرٍ ككثرة حذف المنصوب بفعلٍ واعتراض عليه، وخصص الكثرة فيما إذا كان منصوباً بفعل، وأمّا المنصوب بوصف فالحذف فيه قليل وقال: " وكلام المصنّف يقتضي أنّه كثير وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأمّا مع الوصف فالحذف منه قليل²، ولم يظهر كذلك هنا أنّ المصنّف قد قيّد لكلامه في مؤلفاته الأخرى³.

— قال ابن عقيل في باب (إنّ وأخواتها): "إنّ (ما) إنّ اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلاً⁴، وهذا ظاهر كلام المصنّف حسب قوله، ثم ذهب ابن عقيل خلاف ذلك وضح قول من ذهب إلى أنّ اتصال (ما) غير الموصولة بإنّ وأخواتها تكفّها عن العمل إلاّ ليت فهو يخالف مذهب ابن مالك، لأنّ مذهب يظهر في متن الألفية ويؤيّده ما ورد في التسهيل: "وتلي ما ليت فتعمل وتعمل " وقال الإعمال في (إنّما) وعدم سماعه في (كأثما ولعلّما ولكنّما) والقياس سائغ⁵.

— وفي الباب نفسه في شرح قول ابن مالك:

وجائزٌ رَفْعُكَ معطوفاً على منصوبٍ إنّ بعد إن تُسْتَكْمَلَا^{الرجز}

أي: "إذا أتى بعد اسم إنّ وخبرها بعاطفٍ جاز في الاسم الذي بعده وجهان؛ أحدهما النصب عطفاً على اسم إنّ نحو: (إنّ زيدا قائمٌ وعمراً)، والثاني: الرفع نحو: (إنّ زيدا قائمٌ وعمرو)، واختلف فيه،

1 ابن عقيل، شرح ابن عقيل المرجع السابق، ج1، ص 168، 171.

2 المرجع نفسه، ج1، ص 168، 171.

3 ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 290.

4 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص 374.

5 ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد مختون، دار هجر، ص 95.

فالمشهور أنه معطوفٌ على محلِّ اسمٍ إنَّ، فإنَّه في الأصل مرفوعٌ لكونه مبتدأً، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنّف، وذهب قومٌ إلى أنه مبتدأٌ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح¹.

— وفي باب (أفعال المقاربة) في قول ابن مالك في الألفية:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غير، وزادوا موشكا^{الرجز}

قال ابن عقيل: "وقول المصنّف زادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من أوشك وقد يُشعرُ تخصيصه أوشك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر"، وذكر ما يدلّ على ذلك وزاد "وقد ذكر المصنّف هذا في غير هذا الكتاب".

— وفي باب (النعته) قال ابن مالك:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مُبتدأً، أو ناصباً، لن يظهر^{الرجز}

قال ابن عقيل: "إي إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعلٍ نحو: (مررت بزيدٍ الكريمِ أو الكريمِ) أي: هو الكريمُ، أو أعني الكريمِ، وقول المصنّف: " لن يظهر معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح أو ذمّ أو ترحم، فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار، وإن شئت أظهرت والمراد بالرفع والناصب لفظة هو أو أعني"².

1 ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص 376.

²المرجع نفسه، ج3، ص205، وينظر: ابن مالك: التسهيل، ص169.

استدراكات ابن عقيل على ابن مالك (الزيادات):

مرت بعض مخالفات ابن عقيل لما نصّ عليه ابن مالك في متن الألفية، وكذلك ما خالفه فيه من خلال ما فهمه من ظاهر كلام المؤلف بمعارضته أو تقييد لإطلاقاته، والآن مع ما وضعه زيادة عما جاء به ابن مالك في متن الألفية:

— في باب (المعرب والمبني)؛ ذكر الشارح أربعة شروط لإعراب الأسماء الستة بالحروف وهي كما ذكرها نقلاً عن النحويين مع توضيحها وأمثلة عليها¹ ونكتفي بذكر الشروط:

— أن تكون مضافة.

— أن تضاف إلى غير ياء المتكلم.

— أن تكون مكبرة.

— أن تكون مفردة.

ثمّ قال: " ولم يذكر المصنّف - رحمه الله تعالى - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، ثمّ أشار إليهما بقوله:

(وشرط ذا الإعراب أن يُضَفَّنَ لا لليا)

أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنّه لا بدّ من إضافتها، وأنّه لا بدّ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص53، 54.

وذلك أنّ الضمير في قوله: يُضْفَن، راجعٌ إلى الأسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبّرة.

— وفي باب (النكرة والمعرفة: الضمير)؛ في شرح ابن عقيل لبيت الألفية:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِئَةٍ نَعْتَبُ إِذْ تَشْكُرُ الرَّحِيزِ

يقول: "ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، فزاد ابن عقيل مثلاً على جائز الاستتار قائلاً: ومثال جائز الاستتار: زيدٌ يقوم، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنّه يحلّ محلّه الظاهر فتقول: زيدٌ يقوم أبوه، وكذلك كلّ فعلٍ أُسندَ إلى غائب أو غائبة، نحو: هندٌ تقوم، وما كان معناه، نحو: زيدٌ قائمٌ، أي هو"¹.

وفي باب الموصول، حيث لم يذكر ابن مالك سوى الموصول الإسمي، وترك الموصول الحرفي، فقال ابن عقيل: "ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف" ثم ذكرها مع الشرح والتمثيل وهي في رأيه: (ان و أن و كي وما ولو) وأمثال (ما) الموصولية أذكر مثلاً واحداً وهو الحرفية، كقوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"².

وفي باب (المبتدأ والخبر)، عن مسوغات الإبتداء بالنكرة قال ابن عقيل: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة" - وذكر ما ذكره المصنف - ثم أعقب ذلك بقوله "هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً وأكثر من ذلك... " فأكملها إلى أربعة وعشرين مصوغاً وكرر بعد ذلك قائلاً: "وقد

¹ ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص97.

² سورة النجم، الآية 39

أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس صحيحاً¹.

وفي الباب نفسه بعد ذكر أبيات من الألفية يقول ابن عقيل: "حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع" وذكره، وبعد ذلك قال: "ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة"، وذكرها ابن عقيل²، وقد علق على ذلك محقق الكتاب بقوله: بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ وذكرهما³، وقد ذكر ابن مالك المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا في غير الألفية، وفي حالة حذف المبتدأ وجوبا أشار ابن هشام في باب (المبتدأ والخبر) إلى ذلك فقال "وأما حذفه وجوبا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم"⁴، ولم يشر ابن هشام إلى إغفال ابن مالك لهذا الموضوع.

واستدرك على ابن مالك في باب (الإستثناء) حين قال: "وأما (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويمدّ، ومنهم من يضمّ سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمدّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقلّ من ذكرها، ومن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية"⁵.

وفي باب (أبنية المصادر)، زاد بناء مصدرين من وزن فعّل، بقوله: "وإن كان مهموزاً- ولم يذكره المصنف

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص227

² المرجع نفسه، ج1، ص254، 255، الهامش.

³ ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص360.

⁴ ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط6، دار الفكر سنة1974، ج1، ص217.

⁵ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج2، ص226.

هنا-فمصدره على وزن تفعيل، وعلى وزن تفعلة، نحو: خطأ تخطيئاً وتخطئة¹، ومن خلال قوله: "ولم يذكره المصنف هنا" يتضح لنا أن المصنف ذكره في كتاب آخر.

وفي باب (كيفية تثنية المقصور والمددود، وجمعهما تصحيحاً) تحدث عن كيفية جمع صحيح الآخر، وجمع المنقوص، ثم جمع المدود، وظهر أن ذلك زيادة منه لقوله بعد ذلك: "وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف..."².

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص229.

² المرجع نفسه، ج4، ص109.



الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الدراسة الإحصائية

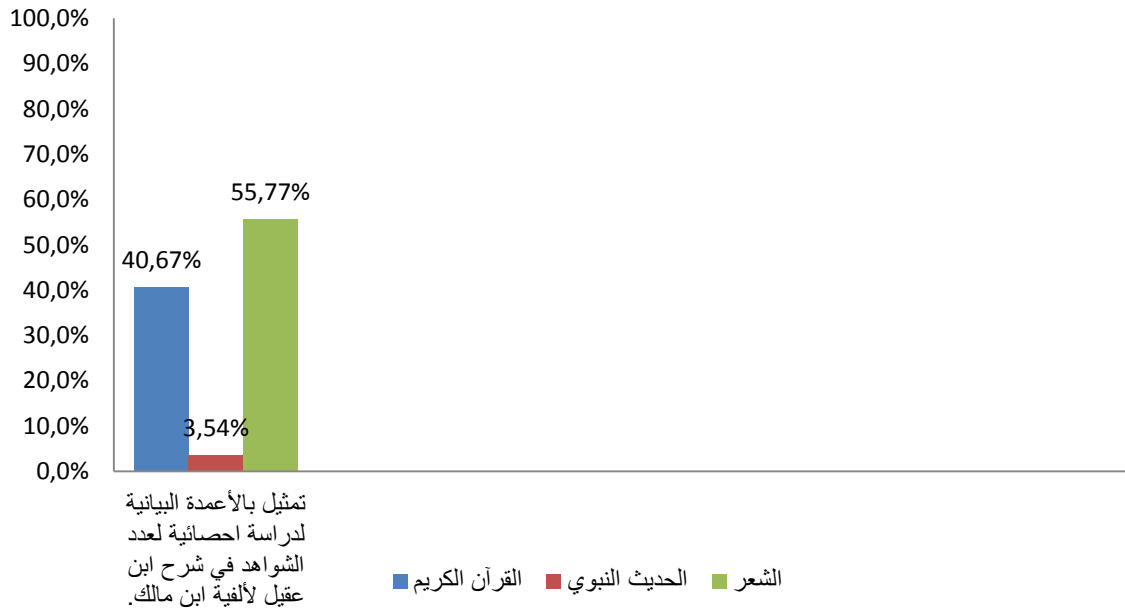
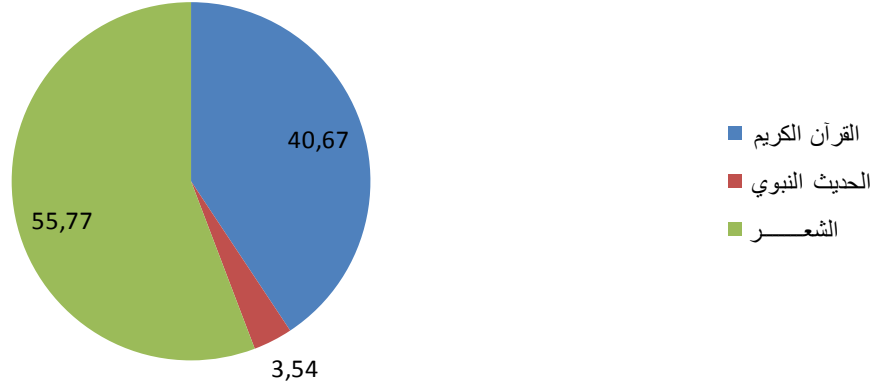
تحليل الشواهد

مواضع الخلاف بين الكوفيين والبصريين وما اتفق فيه ابن عقيل



1- الدراسة الإحصائية:

التمثيل بالدائرة النسبية لدراسة احصائية لعدد الشواهد في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.



1-القرآن: عدد الشواهد: 264 شاهدا، نسبتها: 40.67

2-الحديث النبوي: عدد الشواهد: 20 شاهدا، نسبتها: 3.54

3-الشعر: عدد الشواهد: 362 شاهدا، نسبتها: 55.77

2- التعليق على التمثيلين :

تظهر هذه الدراسة الإحصائية أن هناك اختلافا كبيرا من حيث الاستشهاد، وهنا ظهر كتفاوت كبير من حيث أنواع الشواهد منها القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر .

وذلك أن ابن عقيل ركز في شرحه لألفية ابن مالك على الشعر حيث كان عدد الشواهد 362 شاهداً و يأتي بعد الاستشهاد بالقران الكريم حيث استشهد ب264 شاهداً أما الاستشهاد بالحديث فكان قليلا جدا حيث استشهد به في 23 شاهداً، أما النثر فهو قليل أو يكاد يكون

معدوما

تحليل الشواهد

1- شواهد القرآن الكريم:

| الجزء | الصفحة | الباب | الآية |
|-------|--------|----------------------|---|
| 1 | 23 | الكلام وما يتألف منه | ﴿لُنَخْرِجَنَّكَ بِسُوءِ مَا كَانَتْ تَعْمَلُ﴾ |
| 1 | 80 | المبنى والمعرب | ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ |
| 1 | 112 | النكرة والمعرفة | ﴿يَلْبِغُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ |
| 1 | 327 | أفعال المقاربة | ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ |
| 1 | 302 | | ﴿مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾ |
| 2 | 29 | المشبهات بليس | ﴿لَهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ |

| | | | |
|---|-----|--------------------------------|---|
| 2 | 118 | نائب الفاعل | ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَقْلَبِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ |
| 2 | 156 | تعدي الفاعل ولزومه | ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ |
| 2 | 208 | المفعول معه | ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ |
| 2 | 140 | اشتغال العامل عن المعمول | ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ |
| 3 | 15 | حروف الجر | ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ |
| 3 | 152 | التعجب | ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ |
| 3 | 86 | نعم وبئس | ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِمُ أَنْفُسَهُمْ﴾ |
| 3 | 308 | نون التوكيد | ﴿لَيْسَجَتَنَّ وَلَيَكُونُنَا مِّنَ الصَّغِيرِينَ﴾ |
| 3 | 339 | ما لا ينصرف | ﴿سَلْسِلًا وَأَعْلَانًا وَسَعِيرًا﴾ |

| | | | |
|---|----|----------------|--|
| 4 | 11 | إعراب الفعل | ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ |
| 4 | 47 | لو | ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ |
| 4 | 33 | عوامل الجزم | ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۗ ﴾ |
| 4 | 38 | العدد | ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۗ ﴾ |
| 4 | 93 | التأنيث | ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۗ ﴾ |

سورة الأعراف، الآية (88) قال تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَدْعُوبُ﴾

وهذه الآية من باب (الكلام وما يتألف منه)، الشاهد فيها (لَنُخْرِجَنَّكَ)، ووجه الاستشهاد فيها دخول نون التوكيد الثقيلة على الفعل (نخرج) لأن هذه النون علامة من علامات الفعل التي تميّزه عن غيره.¹

سورة البقرة، الآية (24) قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، ط1، المكتبة

العصرية، صيدا، بيروت، سنة 2003م، ص14.

وهذه الآية من باب (المبني والمعرب)، الشاهد فيها (لم تفعلوا ولن تفعلوا)، وجه الاستشهاد فيها جزم الأفعال الخمسة ونصبت بحذف النون¹.

سورة النساء، الآية (83) قال تعالى: ﴿يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾

الآية من باب (النكرة والمعرفة)، الشاهد فيها نون الوقاية في (ليتي)، ووجه الاستشهاد فيها أنها لا تحذف إلا نادرا، وقد ثبتت منها لأن الكثير في لسان العرب ثبوتها وبهذا الوجه وردت في القرآن الكريم².

سورة الإسراء، الآية (8) قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾

الآية من باب (أفعال المقاربة)، الشاهد فيها اقتران خبر (عسى) ب (أن)، ووجه الاستشهاد فيها هو أنه لا يتجرّد خبر عسى من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقتزنا ب (أن)³.

سورة المجادلة، الآية (2) قال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾

الآية من باب (،)، الشاهد فيها (إعمال ما النافية الحجازية عمل ليس) فقد رفعت (هُنَّ) على أنها اسمها، ونصبت أمهات على أنها خبرها، وأما التيمية فهي حرف غير عامل وما بعدها مبتدأ وخبر⁴.

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص15.

² المرجع نفسه، ص17

³ المرجع نفسه، ص46.

⁴ المرجع نفسه، ص42.

سورة المعارج، الآية (6) قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾

الآية من باب (المشبهات بليس)، الشاهد فيها (يرونه بعيدا)، حيث جاء الفعل (رأى) بمعنى (ظن) فتعدى إلى مفعولين هما الضمير في (يرونه) و(بعيدا)، والتقدير هو أنهم يظنون به بعيدا¹.

سورة هود الآية (44). قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأِ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ﴾

الآية من باب (نائب الفاعل)، والشاهد فيها (قيل و غيض)، حيث قرنا بالاشمام وهو الايتان بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك في الخط، بل يظهر في اللفظ فقط².

سورة الضحى الآية (5). قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾

الآية من باب (تعدي الفعل ولزومه)، الشاهد فيها (لسوف يعطيك)، ووجه الاستشهاد هو جواز حذف الفضلة التي هي المفعول الثاني ليعطي ان لم يضر الحذف بالمعنى، فإن جر حذف الفضلة لم يجز حذفها ... من الأفعال التي يجوز فيها الاقتصار على مفعول واحد من غير أن يضر الحذف بالمعنى³.

سورة يونس الآية (71). قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص67

² المرجع نفسه، ص77

³ المرجع نفسه، ص80

الآية من باب (المفعول معه)، والشاهد فيها (شركائكم)، ووجه الاستشهاد أنها استوفت الشروط الثلاثة من كونها اسما واقعا بعد واو الدالة على المصاحبة وقبلها فعل وهو (أجمعوا) والتقدير (أجمعوا أمركم مع شركائكم)¹.

سورة الرعد الآية (23) قال تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾

الآية من باب (اشتغال العامل على المفعول) والشاهد فيها (جَنَّاتٍ)، ووجه الاستشهاد فيها، هو جواز نصبها لان مثل ذلك كثير عند أئمة العربية ولا عبرة عند بعضهم في التكلف الاضمام².

سورة الحج الآية (30). قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾

الآية من باب (حروف الجرّ)، الشاهد فيها (من الأوثان)، ووجه الاستشهاد فيها، أنها جاءت لبيان الجنس، والتقدير (فاجتنبوا الرجس الذي من هذا القبيل)، وزعم الأحنف أنها للتبعيض، والتقدير عنده (فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان)، والأول أجود لأنه أعلم من النهي³.

سورة مريم الآية (90) قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص 87

² المرجع نفسه، ص 79.

³ المرجع نفسه، ص 100

الآية من باب (التعجب)، الشاهد فيها (وأبصر)، ووجه الاستشهاد فيها، حذف المجرور بالباء بعد أَفْعِلْ (أبصر) وإذا دلّ عليه دليل وهو ما تقدم عليه (أسمع بهم)، والتقدير (وأبصر بهم)، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه¹.

سورة البقرة الآية (90) قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ﴾

الآية من باب (نعم وبئس وما جرى مجراها)، والشاهد فيها (بئس)، حيث اتصلت (ما) بـ (بئس) ووقوعها نكرة على التمييز وجواز كونها بمعنى (الذي) فتكون فاعلا لـ (بئس)².

سورة يوسف الآية (32) قال تعالى: ﴿لِيُسْجَنَ وَيَكُونَ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾

الآية من باب (نون التوكيد)، والشاهد فيها (يسجنن ويكون) حيث لحقت نون التوكيد الثقيلة الفعل المضارع (يسجنن) ونون التوكيد الخفيفة (يكونن)، وبني الفعلان على الفتح لاتصالهما بنوني التوكيد³.

سورة الإنسان الآية (4) قال تعالى: ﴿سَلْسَلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾

الآية من باب (ما لا يتصرف)، والشاهد فيها (سلا سلا)، حيث صُرِّفَ وحققه عدم

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص129.

² المرجع نفسه، ص131.

³ المرجع نفسه، ص158.

الصِّرفَ لأنَّه على وزن مفاعل، وقد صرِّفَ ليتناسب مع أغلالا وسعيرا¹.

سورة فاطر الآية (36) قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾

الآية من باب (إعراب الفعل)، والشاهد فيها (فيموتوا)، حيث نصب الفعل بأن المضمرة وجوبا بعد الفاء المحاب بها نفي (لا يقضى)، والنفي محض لا يخالط شك وهو خالص من معنى الإثبات².

سورة النساء الآية (9) قال تعالى:

﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾

الآية من باب (لو)، والشاهد فيها (لو تركوا ... خافوا)، إذا وقع ما بعد لو ماضيا في الصيغة ولكنه مستقبل في المعنى لأنها بمعنى إن الشرطية فلا تفيد الامتناع، والمعنى أن يتركوا³.

سورة البقرة الآية (284) قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾

الآية من باب (عوامل الجزم)، والشاهد فيها (إن) حرف الشرط الجازم لفعلين هما (تبدوا ويحاسبكم)

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص161.

² المرجع نفسه، ص162.

³ المرجع نفسه، ص178.

تبدوا فعل الشرط ويجاسبكم جوابه¹.

سورة البقرة الآية (288) قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

الآية من باب (العدد) والشاهد فيها (ثلاث قروء) حيث أضيف العدد ثلاث إلى جمع كثرة (قروء) وصح ذلك عند المصنف لأنه جمع على (أقراء) جمع قلة، ولهذا جاءت (قروء) على غير الأكثر، لأن الأكثر أن يضاف إلى جمع القلة لا إلى جمع الكثرة².

سورة يس الآية (87) قال تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾

الآية من باب (التأنيث)، والشاهد فيها (رميم) وهي على وزن فعيل، وليأتي هذا الوزن خبراً فإما أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث وقد حذفت منه قليلاً كما في الآية، وقد قيل أن (رميم) بمعنى رامم أو مرموم³.

2- شواهد الحديث الشريف:

| الجزء | الصفحة | الباب | نوع الحديث | الحديث |
|-------|--------|--------|------------|--|
| 1 | 56 | المبنى | صحيح | ((اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِينِ)) |

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص174.

² المرجع نفسه، ص182.

³ المرجع نفسه، ص185.

| | | | | |
|---|-----|---------------------|---------------------------|---|
| | | والمعرب | | يُوسُفُ)) |
| 1 | 62 | أفعال المقاربة | صحيح | ((وَمَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ)) |
| 1 | 302 | إِنَّ وَأخواتها | صحيح | ((قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا)) |
| 1 | 239 | كان وأخواتها | صحيح | ((إِنْ يَكْنُهِفَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)) |
| | | كان وأخواتها | وجد الحديث بالمعنى فقط | ((إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ)) |
| 1 | 106 | المعرفة والنكرة | وجد الحديث بالمعنى فقط | ((أَرَهْمَنِي الْبَاطِلَ شَيْطَانَا)) |
| 2 | 195 | الحال | وجد الحديث بالمعنى ف | ((صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَاهُ رِجَالٌ قِيَامًا)) |
| 2 | 18 | لا النافية للجنس | صحيح | ((لَا أَحَدًا أَعْيُرُ مِنَ اللَّهِ)) |
| 2 | 21 | الفاعل | صحيح | ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)) |

| | | | | |
|---|-----|------------------|----------------------------|--|
| 2 | 167 | الاستثناء | وجد الحديث بالمعنى فقط | ((دَعَوْتُ رَبِّيَ أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا)) |
| 2 | 167 | الاستثناء | صحيح | ((مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثُّورِ الْأَسْوَدِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثُّورِ الْأَبْيَضِ)) |
| 2 | 177 | الاستثناء | صحيح | ((أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ)) |
| 3 | 21 | حروف الجرّ | صحيح | ((دَخَلْتُ امْرَأَةَ النَّارِ فِي هَرَّةٍ حَبَسْتَهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ)) |
| 3 | 181 | أفعال التفضيل | لم أعثر على درجة الحديث | ((أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِثِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمَوْطُؤُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلُقُونَ وَيُؤَلُّقُونَ)) |
| 3 | 188 | أفعال التفضيل | صحيح | ((مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرَةِ ذِي الْحِجَّةِ)) |
| 3 | 298 | الاختصاص | لم أعثر على | ((نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ وَلَا)) |

| | | | | |
|---|----|-------------------|-------------|--|
| | | | درجة الحديث | تُورَث، وما تركناه صدقة ((|
| 3 | 19 | حروف الجرّ | صحيح | ((مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ)) |
| 3 | 83 | الإضافة | صحيح | ((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)) |
| 4 | 34 | عوامل الجزم | صحيح | ((مَنْ يُقِمُّ لَيْلَةَ الْقَدَرِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)) |
| 4 | 54 | أما ولولا ولما | صحيح | ((أَمَّا بَعْدَ مَا بَالَ رِجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) |

قال (ص): ((اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينَ يُوسُفَ))،

وقد استشهد ابن عقيل بهذا الحديث في باب (المبنى والمعرب) ، والشاهد فيه (سنيينا كسنيين)، ووجه

الاستشهاد حيث جمعت سنة جمع تكسير على ستين وظهرت الحركات الاعرابية على النون، ويمكن

حذف التنوين وهو أقلّ إثباته، والصحيح أنخ يطرد، وجاء الحديث على هذه القاعدة¹.

قال (ص): ((وَمَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ))،

¹ محمد أحمد قاسم، أعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص15

وقد استشهد ابن عقيل بهذا الحديث في باب (أفعال المقاربة)، الشاهد فيه اقتران خبر كاد ب (إن) في الموضعين (أن أصلي، أن تغرب)، ويصحّ ذلك وإن كان الأفصح في نظر النحاة تجرّده منها، لذلك تجرّد منها في الآيات القرآنية¹.

قال (ص): ((قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا))،

وقد استشهد ابن عقيل بالحديث في باب (إنّ وأخواتها)، والشاهد فيه (لَمُؤْمِنًا)، حيث

عدّت اللّام لام ابتداء لورود إن المخفّفة مكسورة الهمزة، وقيل هي لام فارغة².

قال (ص): ((إِنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْه فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))،

وقد استشهد به ابن عقيل في باب (كان وأخواتها)، والشاهد فيه (يَكُنْه) ووجه الاستشهاد هنا أنه

إذا اتصل الضمير (الهاء) ب (يَكُنْ) لأنّ ابن عقيل يذهب إلى أنّه لا يجوز العدول على الضمير المتصل

إلى المنفصل في كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل³.

قال (ص): ((إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءَ))،

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص49.

² المرجع نفسه، ص55.

³ المرجع نفسه، ص39.

وقد استشهد ابن عقيل بهذا الحديث في باب (كان وأخواتها)، والشاهد فيه (تَكُونِيهَا) ووجه الاستشهاد اتصال الضمير (هاء) بـ (تَكُونِي) وابن عقيل ذهب إلى أن كل موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المتصل، فإن يمكن المتصل تعين المنفصل، وقد أمكن المتصل في هذا الحديث والحديث الذي قبله¹.

قال (ص): ((أَزْهَمَنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا))

وقد استشهد به ابن عقيل في باب (المعرفة والنكرة)، والشاهد فيه (أَزْهَمَنِي)، ووجه الاستشهاد فيه اجتماع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر لذلك وجب تقديم الأخص منهما، وهذا لم يحدث هنا، والواجب تقديم الأخص (ياء المتكلم) على غير الأخص (هم)، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ولهذا كان الحديث من غريب الحديث².

قال (ص): ((صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا))

وقد استشهد الشارح بالحديث في باب (الحال)، والشاهد فيه (قِيَامًا)، حيث جاء الحال (قِيَامًا) من نكرة (رجال) وهذا قليل نادر أجازته سيبويه³.

قال (ص): ((لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ))

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص40.

² المرجع نفسه، ص18.

³ المرجع نفسه، ص92.

وقد استشهد به ابن عقيل في باب (لا التي لنفي الجنس)، والشاهد فيه (لا أحد أغير)، حيث ذكر الخبر (أغير) لأنه لا وجود لدليل يدل عليه فلما جهل وجب ذكره¹.

قال (ص): ((يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ))

وقد استشهد به ابن عقيل في باب (الفاعل)، والشاهد فيه (يتعاقبون .. ملائكة) ووجه الاستشهاد في أن الأصل عند النحاة أن الفعل إذا أسند إلى فاعل ظاهر مثنى أو جمع جرّد من علامات التثنية والجمع غير أن كانوا يلحقون الفعل علامة التثنية والجمع فسميت لغتهم (أكلوني البراغيث) أو (يتعاقبون فيكم)².

قال (ص): ((دَعَوْتُ رَبِّيَ أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا))

وقد ذكر ابن عقيل هذا الحديث في باب (الاستثناء)، والشاهد فيه (مِنْ سِوَى) حيث جاءت سوى مجرورة بحرف الجرّ (مِنْ)³.

قال (ص): ((مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثُّورِ الْأَسْوَدِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثُّورِ الْأَبْيَضِ))

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص66.

² المرجع نفسه، ص75.

³ المرجع نفسه، ص88.

وقد ذكر ابن عقيل هذا الحديث في باب (الاستثناء)، والشاهد فيه (سواكم)، حيث استعملت سوى مجرورة بـ (في)¹.

قال (ص): ((أُسامة أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ما حاشا فاطمة))

وقد ذكره ابن عقيل في باب (الاستثناء)، والشاهد فيه (ما حاشا)، حيث صحبت (ما) الفعل (حاشا) وهذا قليل في نظر النحاة لأن الكثير أنّ (ما) لا تصحب حاشاً².

قال (ص): ((دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرَّةٍ حَبَسْتَهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ حَشَاشِ الْأَرْضِ))

وقد استشهد ابن عقيل بهذا الحديث في باب (حروف الجرّ)، والشاهد فيه (في هرة)، حيث تضمنت (في) معنى السببية، والتقدير: دخلت امرأة النار بسبب هرة حبستها³.

قال (ص): ((أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً الْمُوْطَّؤُونَ أَكْنَافاً الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ))

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص 88-89.

² المرجع نفسه، ص 89.

³ المرجع نفسه، ص 108.

وقد استشهد به ابن عقيل في باب (أفعال التفضيل)، والشاهد فيه (أَحْبُّكُمْ وَأَقْرَبُكُمْ وَأَحْسَنُكُمْ) ووجه الاستشهاد هنا فعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة به التفضيل، جاز فيه وجهان: المطابقة وعدم المطابقة، فنقول، هند أفضل النساء على عدم المطابقة، وإذا استعمل كالمقرون بالألف واللام فتجب مطابقتها لما قبله فنقول: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلوا القوم وأفاضل القوم، وقد ورد الاستعمالان في هذا الحديث¹.

قال (ص): ((مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرَةِ ذِي الْحِجَّةِ))

وهذا الحديث ذكره ابن عقيل في باب (أفعال التفضيل)، والشاهد فيه (أَحَبُّ.. الصَّوْمِ)، حيث رفع فعل التفضيل (صوم) لأنه صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه².

قال (ص): ((نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ وَلَا نُورَّثُ، وَمَا تَرَكَاهُ صَدَقَةٌ))

وقد ذكر الشارح هذا الحديث في باب (الاختصاص)، والشاهد فيه، (نحن معاشر)، حيث معاشر على الاختصاص بفعل محذوف تقديره (أخص) معاشر الأنبياء³.

قال (ص): ((مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ))

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية المرجع السابق، ص136.

² المرجع نفسه، ص138.

³ المرجع نفسه، ص157.

وهذا الحديث ذكره ابن عقيل في باب (حروف الجرّ) ، والشاهد فيه (بها) حيث تضمنت الباء معنى (البدل) ما يسرني بها حمر التّعم، أي بدلها¹.

قال (ص): ((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِي))

وقد استشهد ابن عقيل بهذا الحديث في باب (الإضافة)، والشاهد هنا (تاركو لي صاحبي)، ووجه الاستشهاد تاركون لي صاحبي لأن (تاركو) ليست مضافة فوجود حرف الجرّ الفاصل يمنع الإضافة وقد أجاز بعضهم الفعل بشبه الضرف (الجار والمجرور) (لي) على السعة ولهذا قيل تاركو لا تاركون².

قال (ص): ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدَرِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))

وقد ذكره ابن عقيل في باب (عوامل الجزم)، والشاهد فيه (من يقيم ... غفر)، حيث جاء فعل الشرط (يقيم) فعلا مضارعاً، وجاء جواب الشرط (غفر) فعلا ماضياً وهو قليل³.

قال (ص): ((أَمَّا بَعْدَ مَا بَالَ رِجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ))

وقد ذكره ابن عقيل في باب (أما ولولا ولما)، والشاهد فيه (ما بال)، حيث حذف الفاء من جواب أما والأصل (أما بعد فما بال)، وحذف الفاء نادر⁴.

¹ محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية، المرجع السابق، ص104.

² المرجع نفسه، ص124.

³ المرجع نفسه، ص175.

⁴ المرجع نفسه، ص179.

3- الشواهد الشعرية معلومة القائل :

| البيت | القائل | الرجز | الباب | الصفحة | الجزء |
|---|----------------------|------------------------|-------------------------------|--------|-------|
| لَعَلَّ أَبِي لِلْعَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ | كعب بن سعد الغنوي | البيت من أنصاف الأبيات | حروف الجر | ص 4 | 3 |
| أَفْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ | عبد الله بن كيسة | البيت من أنصاف الأبيات | العطف | ص 219 | 3 |
| أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بِكَاءٍ عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا | امرئ القيس بن حجر | البيت من الارجاز | التعجب | ص 151 | 3 |
| يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا | أبو الصمعاء | البيت من الارجاز | نون التوكيد | ص 310 | 3 |
| تَضَلُّ مِنْهُ إِبْلِي بِالهُوَجَلِ فِي جُحَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ | أبو نجم العجلي | البيت من الارجاز | النداء (أسماء) لازمت (النداء) | ص 278 | 3 |

| | | | | | |
|---|-------|---------------------|---------------------|-----------------|---|
| 4 | ص 9 | إعراب الفعل | البيت من الارجاز | زياد الأعجم | وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا |
| 4 | ص 112 | المقصود والممدود | البيت من الارجاز | عروة بن حزام | وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الصَّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بَزْفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ |
| 4 | ص 27 | عوامل الجزم | البيت من الارجاز | الحطيئة | مَتَى تَأْتِيهِ تَعَثُّوْهُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ بَجْدِ خَيْرِ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ |
| 4 | ص 58 | ولولا ولوما | البيت من الارجاز | جرير | تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ بَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الكَمِيِّ المَقْنَعَا |
| 4 | ص 124 | جمع التكسير | البيت من الارجاز | القطامي | أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَيِّي غَيْرَ صُدَادٍ |

لَعَلَّ أَبِي لِلغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

هذا البيت من الأرجاز لصاحبه "كعب بن سعد الغنوي" وقد ذكره ابن عقيل في باب (حروف الجر)

والشاهد هنا ((لعل)) وقد استشهد بها ابن عقيل حيث تمّ جرّ لفظ "أبي" بـ "لعل" ¹.

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل المرجع السابق، ج3، ص4.

وهذا البيت من الرجز لعبد الله بن كَيْسَبَةَ التَّهْدِي و الشاهد عند الشارح ((أبو حفص عمر)) في باب (العطف) عطف البيان في كون "عُمَرُ" عطف بيان "لأبي حفص"¹.

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا *** بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

وهذا البيت من الرجز لامرئ القيس بن حجر الكندي من قبيلة كندة وقد ذكره الشارح في باب (التعجب) في جواز حذف المتعجب منه².

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *** شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والبيت لأبي الصَّمْعَاءِ مساور بن هند العبسي، نسبة إلى قبيلة عبس، وقد استشهد به

الشارح ب (ما) في باب (نون التوكيد) في قلّة دخول نون التوكيد في الفعل المضارع الواقع بعد (لم)³.

تَضَلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهُوَجَلِ *** فِي لُجَّةٍ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

البيت من الأرجاز لأبي النجم العجلي من بني بكر بن وائل وقد استشهد بها الشارح في باب

(النداء) في (أسماء لازمت النداء) إلى أنّ في بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر

في غير النداء⁴.

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج3، ص219.

² المرجع نفسه، ج3، ص151.

³ المرجع نفسه، ج3، ص310.

⁴ المرجع نفسه، ج3، ص278.

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *** كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

البيت من الرجز لزياد الأعجم من قبيلة عبد القيس وقد استشهد بها الشارح في باب (إعراب الفعل) والشاهد هنا (أو يستقيما) حيث نصب الفعل المضارع _ الذي هو تستقيم _ بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا¹.

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضَّحَى فَأَطَقْتَهَا *** وَمَالِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ

وهذا البيت من الرجز لعروة بن حزام من بني عذرة وقد استشهد بها الشارح في باب (المقصود والممدود) والشاهد فيها قوله (زَفْرَاتِ) حيث سَكَّنَ العين لضرورة إقامة الوزن وقياسها الفتح إتباعا لحركة فاء الكلمة وهي الزاي².

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُوْهُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *** تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

البيت من الرجز للحطيئة وهو شاعر مخضرم من قبيلة عيس وقد استشهد به ابن عقيل في باب (عوامل الجزم) والشاهد فيه (متى) حيث جزم بها فعلين أولهما (تَأْتِيهِ) وهو فعل الشرط، والثاني قوله (تجد) وهو جواب الشرط³.

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ *** بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج4، ص09.

² المرجع نفسه، ج4، ص112.

³ المرجع نفسه، ج4، ص27.

هذا البيت لجرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي نسبة إلى قبيلة تميم وقد استشهد به في باب (أما ولولا لوما) والشاهد فيه (لولا الكمّي المقنعا) حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب فُجِعِل منصوباً بفعل محذوف لأنّ أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال¹.

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ *** وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ

وهذا البيت من الارجاز للقطامي التغلبي نسبة إلى قبيلة تغلب وقد استشهد به الشارح في باب (جمع التكسير) والشاهد فيه قوله (صُدَّاد) الذي هو جمع صَادَّة، حيث استعمل فعلا بضمّ الفاء وتشديد العين مفتوحة في جمع فاعلة².

الشواهد الشعرية المجهولة القائل:

| البيت | الباب | الصفحة | الجزء |
|---|---------|--------|-------|
| أعوذُ برَبِّ العرشِ من فئَةٍ بَغَتْ عليّ فمالي عِوضٌ إِيَّاهُ ناصِرٌ | النكرة | 76 | 1 |
| من قومٍ رسولِ الله منهم لهم دانت رقاب بني معدّ | الموصول | 129 | 1 |

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج4، ص58.

² المرجع نفسه، ج4، ص124.

| | | | |
|---|-----|--------------------------|--|
| 1 | 147 | المعرّف بأداة التعريف | ولقد جَحَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا ولقد نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الْأَوْبَرِ |
| 1 | 169 | الابتداء | قَوْمِي دُرًّا الْمَجْدِ بَأْتُوهَا وَقَدْ عَلِمْتَ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ |
| 1 | 212 | كان وأخواتها | صَاحٍ سَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرِ الْمَوْتِ تِ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ |
| 2 | 217 | التمييز | ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا اِرْعَوَيْتِ، وَشَيْبَا رَأْسِي اشْتَعَلَا |
| 2 | 77 | باب الفاعل | كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدِ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي دُرَى الْمَجْدِ |
| 2 | 21 | ظنّ وأخواتها | عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ؛ فَأَنْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِحَاتِ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ |
| 2 | 154 | باب المفعول معه | عَلَفْتُهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا |
| 2 | 192 | الحال | بَحَيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا |

أعوذُ بربِّ العرش من فئة بعتْ *** عليّ فمالي عوضُ إلهٍ ناصرٍ

هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وقد استشهد به ابن عقيل في باب (النكرة) والشاهد فيه قوله (إله) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا اختياراً كما رجحه ابن الأنباري ومنهم من قال هو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر وهذا البيت لضرب المثل عن الشذوذ في مجيء الضمير المتصل بعد إلا¹.

من قومٍ رسول الله منهم *** لهم دانت رقاب بني معدّ

هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وقد ذكره ابن عقيل في باب (الموصول) و الشاهد فيه قوله (الرسول الله منهم)، حيث وصل (ال) بالجملة الإسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وذلك شاذ ومنهم من قال بأنّ (ال) إنما هي هنا بعض كلمة وأصلها (الذين) فحذف ما عدا الألف واللام وليس فيه بأس في العربية فهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعِ فَأَبَانَ

أراد المنازل فحذف حرفين لغير الترخيم الألف واللام².

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً *** ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص76.

² المرجع نفسه، ج1، ص129.

هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، واستشهد بها ابن عقيل في باب (المعرف بأداة التعريف)، الشاهد فيه قوله (بنات الأوبر) حيث زاد (ال) في العلم مضطراً، لأنّ (بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة ردى، والعلم لا تدخله (ال)، فرارا من اجتماع معرفين، حيث دخول (ال) اضطرارا على العلم هي زيادة غير لازمة¹.

قَوْمِي ذُرًّا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ *** بَكُنْهَ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ"

هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وقد استشهد به ابن عقيل في باب (الابتداء) الشاهد فيه قوله (قومي ذرا المجد بانوها)، حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً لم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه في المعنى، فعدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس، وهو مذهب الكوفيين².

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرِ الْمَوْتِ *** تِ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد استشهد به ابن عقيل في باب (كان وأخواتها)، الشاهد فيه قوله (ولا تزل ذاكر الموت)، حيث أجرى فيه مضارع "زال" مجرى "كان" في العمل، لكونها مسبوقه بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي، كذلك ضرب المثل بشبه النفي والمراد به النهي³.

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص147.

² المرجع نفسه، ج1، ص169.

³ المرجع نفسه، ج1، ص212.

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا *** وَمَا أَرْعَوَيْتِ، وَشَيْبَا رَأْسِي اشْتَعَلَا

البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، واستشهد بها ابن عقيل في باب (التمييز)، الشاهد فيه قوله (شيبا) حيث تقدم وهو التمييز على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، الكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية¹.

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدِ *** وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وقد استشهد به ابن عقيل في باب "الفاعل"، والشاهد فيه قوله (كسا حلمه ذا الحلم *ورقى نداءه ذا الندى)، ووجه الاستشهاد فيه عودة الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وهذا ما ذهب إليه أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين وتابعه ابن جني الأخفش².

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ؛ فَانْبَعَثَتْ *** إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج2، ص217.

² المرجع نفسه، ج2، ص77

هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وقد استشهد به ابن عقيل في باب "ظنّ وأخواتها" والشاهد فيه قوله (عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ) حيث أتت علم بمعنى اليقين نصبت مفعولين أحدهما (الكاف) والثاني (الباذل)¹.

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد استشهد به ابن عقيل في باب (المفعول معه)، والشاهد فيه قوله (ماء)، وهنا تم تعيين النَّصْبِ عَلَى الْمَعِيَّةِ، أو على إضمار فعل يليق به، إذا تعذر تسلط المعطوف عليه على المعطوف².

نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ*** فِي فُلِكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

هذا البيت من الشواهد المجهولة القائل، وقد استشهد به ابن عقيل في باب (الحال)، والشاهد فيه قوله (مشحونا)، حيث خصّصت النكرة بوصف ليصبح صاحب الحال قريبا من المعرفة³.

مواضع الخلاف بين الكوفيين والبصريين وما اتفق فيه ابن عقيل :

¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج2، ص21.

² المرجع نفسه، ج2، ص154.

³ المرجع نفسه، ج2، ص192.

ومن خلال دراسة الشواهد في شرح ابن عقيل لألفيه ابن مالك نجدته ركز على مذهب من المذاهب رغم اختلافها . ولكن دون أن ننفي المذهب الآخر حيث انه لازمه وأيده في بعض المسائل ، ونذكر ما أيده منها :

*مذهب البصرة :

_ في باب (المعرب والمبني)، صحح مذهب البصريين القائل: "إنّ الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال"¹.

_ ظاهرهم في الباب نفسه فيما ذهبوا إليه من أنّ فعل الأمر مبنيّ وليس معرباً، واصفاً له بأنّه الراجح حيث قال: "والراجح أنّه مبنيّ"²

_ في باب (كان وأخواتها)، صحح مذهب من قال بجواز تقديم خبر ليس على اسمها³، وهذا هو رأي البصريين.

_ صوّب في الباب نفسه من أجاز تقديم الخبر (دام) على اسمها منظماً، إلى مذهب البصريين راداً على ابن معطٍ الذي منع ذلك بقوله:

1. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص37.

2. المرجع نفسه، ج1، ص38.

3. المرجع نفسه، ج1، ص273.

"وذكر ابن معيط أنّ خبر "دام" لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: لا أصحابك مادام قائماً يزُدُّ والصواب في جوازه وأيدّ قوله بشعر¹.

_ وفي باب (أفعال المقاربة) والاختلاف على أنّها أفعال إلاّ عسى، نقل الزاهد عن ثعلب أنّها حرف ونسبه أيضاً إلى ابن السراج، قال: "والصحيح أنّها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها²، وقال محي الدين: "نصّ ابن هشام في أكثر كتبه على أنّ القول بأنّ عسى حرف هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السراج"³.

_ ذكر أنّ الخلاف في باب (إنّ وأخواتها)، في دخول لام الابتداء على خبر إنّ: "فإنّ كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف وغير المتصرف هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف" وقصده يجوز حيث قال: "فيجوز إذا كانت سوف على الصحيح، وأمّا إذا كان السين فقليل"⁴.

_ أيّدهم في قولهم: "إنّ المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه"، ووصفه أنه هو الصحيح⁵.

*مذهب الكوفة :

أشار كثيراً إلى مذهب الكوفيين وخصّ منهم الكسائي والفرّاء وثعلب، ومن ذلك:

1. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص274.

2. المرجع نفسه، ج1، ص322، 323.

3. المرجع نفسه، ج1، ص322.

4. المرجع نفسه، ج1، ص369، 370.

5. المرجع نفسه، ج2، ص171.

— في باب (الموصول)، حول الموصول الاسمي قال: "إن شئت شددت النون عوضاً عن الياء المحذوفة في: اللذآن واللتان وهو مذهب الكوفيين¹ فمن قوله "إن شئت" تأييد واضح لهم.

— وفي اسمي الإشارة (ذا وتا) قال: "وهذا التشديد يجوز في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة فتقول: ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول: ذين وتين وهو مذهب الكوفيين "وأردف: والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في الذي والتي².

— وقال في باب (الوقف)؛ حيث جوّز الكوفيين الوقف بالنقل، فقال: "مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز"³، ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحةً إلا إذا كان الآخر — في باب (المعرب والمبني)؛ مال إلى المذهب القائل "إن ما سمي به جمع المؤنث السالم والملحق به (أذرعان) ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين"، وقال: هذا هو الصحيح وفيه مذهبان آخران⁴.

— في باب (الإضافة) ذكر أنّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء ولكنه اختار ما أضيف إلى الجملة الفعلية إذا صُدّرت بماض البناء⁵، وهذا مذهب الزمخشري⁶ مع أنه خالف المصنّف

¹. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص141.

². المرجع نفسه، ج1، ص141.

³ المرجع نفسه، ج4، ص175.

⁴ المرجع نفسه، ج1، ص75.

⁵. المرجع نفسه، ج3، ص59.

⁶ البغدادي، خزنة الأدب، ط1، بولاق، ج3، ص151.

المصنّف فيه حيث قال: " وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكنّ المختار فيما أُضيف إلى جملةٍ فعليّةٍ صُدّرت بماضِ البناء¹ .

مهموزاً... ومذهب الكوفيين أولى لأنّهم نقلوه عن العرب² .

ومن هنا نجد أن ابن عقيل ركز على ذهب الكوفيين، واستند إلى أهم نحاتها.

1، ابن عقيل، المرجع نفسه، ج3، ص59.

² المرجع نفسه، ج4، ص175.



خاتمتی



إن الحديث عن الشاهد النحوي يعد حديثاً عن أصل من أصول اللغة العربية ، وهو من موضوعات النحو الهامة والحساسة في ميدان درس اللغوي بعامه ، والنحوي بخاصة ، حيث إننا في ختام بحثنا توصلنا إلى مجموعه من النتائج نستخلص منها:

- وجد الباحث أن الشروط التي وضعها العلماء لقبول الشاهد النحوي اعتاد بعضها التشدد والمحاكاة التي أثرت في بعض جوانب اللغة ، وإن لم يكن هذا التأثير محلاً في البناء اللغوي العربي .
- ووجد الباحث أن الاعتدال في هذه الشروط سيغني اللغة ويمكنها من تنوع المشارب اللغوية واللهجية التي حرم منها درس اللغوي بسبب هذه الشروط ، ولكن في المقابل توصل البحث إلى الشروط والحدود البيئية والحضرية حرست اللغة من الدخيل والغريب والمستهجن ، وحمتها مما قد يشوبها من الخلط والخطأ ، وهو الذي جعل النحاة يدركون خطر اختلاط العرب بالأعاجم وحرصهم على حماية التراث اللغوي العريق من الخلط والفساد، وهو ما دفعهم لجمع اللغة من أفواه المتكلمين بها سليقة وذلك بالأخذ من أفواه الأعراب مباشرة، سواء بالخروج إليهم أو بتلقيهم عند قدومهم للمدن وهذا بين مدى حرص النحاة على لغة القرآن الكريم التي يحفظها القرآن الكريم من اللحن وحفظ لمعانيه من التحريف وسوء الفهم.
- لم تقتصر دراسة النحو عند مدرستي البصرة والكوفة ، ولكن ترعرع ونما فيهما ، وكان لكل مدرسة شروطاً في قبول الشاهد النحوي ، ولكن في الجملة يشتركان في شرطي الزمان والمكان والضابط في التصنيف الزماني والمكاني هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد إليها ، وكانت الكوفة أكثر توسعاً من البصرة في قبول الشاهد ، فالبصريون كانوا أكثر تشدداً في تحري فصاحة اللسان العربي .
- تفوق نسبة الاستشهاد بالشعر في كتب النحاة عن القرآن الكريم والسنة النبوية ، أمر حير الباحثين ، ومنهم من اعتذر للنحاة ومنهم من ذم وانتقد ، ولعل ما يشفع لنحاة أنهم يصنفون شواهد القرآن الكريم أقوى الشواهد ، كما أن اعتناءهم باللغة لأجل القرآن ، ومن هنا يتبين أن تفوق الشعر لميزة فيه .

- يعتبر ابن عقيل عالما نحويا ومن خلال شرحه يمكننا التعرف على مذهبه النحوي ، فقد كان يميل مع الدليل ، فينصر مذهب البصريين تارة، وينصر مذهب الكوفيين تارة أخرى .
- استشهد ابن عقيل بالقرآن الكريم، واعتبره أعلى الشواهد واستشهد بالحديث الشريف إلا انه نادرا ما يستشهد به ، فسلك مسلك النحاة في كثرة الاستشهاد بالشعر ، وكان كثيرا ما يذكر البيت دون نسبه لقائل ، وأحيانا يكتفي بالشرط الذي فيه موطن الشاهد.
- وهناك ملاحظه جليه تظهر في هذا الكتاب وهي قلة الاستشهاد بالشواهد الثرية وتكاد تكون معدومة وذلك اهتم بالشواهد الأخرى وأهمها الشعر والقرآن الكريم .
- يختلف الجانب النظري عن التطبيقي ، فعند النحاة لا يجوز الاحتجاج بالشعر أو النثر لا يعرف فلعله أن يكون مولدا ، لكن في الجانب التطبيقي نجد البصريين احتجوا بمجهول القائل والكوفيين أيضا ، وابن عقيل ممن احتج بمجهول القائل ، كما رأينا سابقا .
- اعتناء ابن عقيل بنسبة الأقوال لقائلها ، وقد ظهر ذلك في تقديم رأي الآخريين وميله له وهذا لا يمنعه من ذكر رأيه النحوي أحيانا ولاحتجاج به .
- أوجد ابن عقيل الكثير من الاستدراكات والإضافات التي أضافها على رأي ابن مالك .
- في جانب المذهب النحوي الذي ينتمي إليه تبين أن ابن عقيل لم يصرح بما يرجح لصالح احد المذهبين الرئيسين البصرة والكوفة ولكن الدراسة التحليله لمواقفه النحوية أثبتت ميله إلى الكوفة بشكل أوضح منه إلى المذاهب البصري تمثل ذلك في موقفه من علماء كل من المذهبين ، وفي موقفه من القضايا الخلافية بينهما ، وتركيبه لإيراد كل من المذهبين ، وفي الحالات كلها كان الأمر لصالح النحاة من أهل الكوفة بشكل لافت للانتباه.
- وبعيدا عن مذهبه النحوي كانت موضوعية ابن عقيل علامة تميز منهجه النحوي الذي اتبعه في توجيه الشواهد النحوية ، هذا إلى جانب قدر كبير من الأمانة العلمية التي تجلت في سلامة النقل ونسبة الآراء إلى أصلها .

ولم نرد الإطالة لأن المقام لا يتسع لذلك، ونسأل الله أن ينفع بهذه المذكرة، وان يجعلها في ميزان حسناتنا، وصلي اللهم وسلم على نبينا محمد .



قائمة المصادر والمراجع



القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع

- 1 أحمد عبد الغفور عطار ، الصحاح ، ط4، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، 1990م، ج2.
- 2 أحمد علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دائرة المعارف العثمانية ، (د.ت).
- 3 ابن العبد محمد، الاستشهاد والإحتجاج باللغة، ط3، دار الشرق الأوسط، القاهرة، 1988م.
- 4 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث القاهرة، سنة 1980م، ج1، ج2، ج3، ج4.
- 5 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دارالفكر، بيروت، سنة 1985م.
- 6 ابن عقيل ، شرح ابن عقيل وبهامشه إعراب الشواهد القرآنية في كتاب ابن عقيل، تحقيق إبراهيم الكرياسي، إحياء الكتب الإسلامية، إيران، ج1 (د.ت).
- 7 ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هويدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ج1 (د.ت).
- 8 ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمان السيد ومحمد مختون، دار الهجر(د.ت).
- 9 ابن منظور محمد ابن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعرفة للتأليف والترجمة، 1384هـ.

قائمة المصادر والمراجع

- 10 ابن فارس أحمد، الصحابي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة عيسى البياتي الحلبي، القاهرة سنة 1321هـ.
- 11 ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر دمشق، سنة 1998م.
- 12 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب في لسان العرب، مكتبة الحناجي، سنة 1983.
- 13 أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت (د.ت).
- 14 أبو القاسم بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1989م.
- 15 أبو القاسم الزمخشري، كشاف عن حقائق و غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في نحو التأويل، دار المعرفة، لبنان، ج 1 (د.ت).
- 16 أبو زكرياء الفراء بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، ط3، دار عالم الكتاب، سنة 1988م، ج3.
- 17 أبو بركات الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ط2، دار الفكر، دمشق، سنة 1971م.
- 18 أبو بركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلافين (الكوفيين والبصريين)، المكتبة العصرية، بيروت، سنة 1993م، ج3.
- 19 أبي الفتح ابن جني، الخصائص، عالم النشر، بيروت، ج 1 (د.ت).

قائمة المصادر والمراجع

- 20 أبي البقاء أيوب بن موسى الحسبي الكوفي، الكليات، تحقيق عدنان درويش محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، سنة1998م.
- 21 أبي الحسن حازم القرطاجي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، دار العربية
- 22 الأسنوي جمال الدين، طبقات الشافعية، ط1، مطبعة الإرشاد، سنة1980.
- 23 الأفغاني سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، لبنان(د.ت).
- 24 البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة1388هـ.
- 25 جميل عبد الحميد، البلاغة والاتصال، دار الغريب للطباعة والنشر، سنة2008م.
- 26 جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1(د.ت).
- 27 جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ج2.
- 28 جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، سنة1418هـ، 1998م، ج2.
- 29 الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، سنة1969م.

قائمة المصادر والمراجع

- 30 خديجة حديثيه، الشاهد في أصول النحو في كتاب سبويه، مطبوعات جامعة الكويت، سنة 1394هـ، 1974م.
- 31 خديجة حديثيه، موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث، منشورات الوزارة الثقافية والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، سنة 1981.
- 32 سبويه، الكتاب، مكتبة الخناجي، ط3، مكتبة الخناجي، سنة 1408هـ، 1988م.
- 32 السيد عبد الرحمان، مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، سنة 1968م.
- 33 سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، ط1، عالم الكتب الحديث، سنة 2001م.
- 34 شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء مكتبة ابن تيمية، ج1، سنة 1351هـ.
- 35 طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوير العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، سنة 1998م.
- 36 عبد الراجحي، دروس ومذاهب النحوية، دار النهضة، سنة 1980م.
- 37 عيادة محمد، عصور الإحتجاج، دار المعارف، القاهرة، سنة 1980م.

- 38 عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، سنة 1978م.
- 39 الفراء أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد تجاني، دار الكتاب المصرية، القاهرة، سنة 1955م، ج 1.
- 40 فرانسوا مورو، البلاغة، المدخل البياني لدراسة الصورة البيانية، ترجمة محمد الوالي وعائشة حرير، إفريقيا الشرق، بيروت، سنة 2003م.
- 41 محمد حسن الإحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع والدلالة)، دار الفكر العربي، القاهرة (د.ت).
- 42 محمد بن تمانوي، كشف اصطلاحات الفنون، دار الخلافة، سنة 1317هـ.
- 43 محمد عجاج، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1963م.
- 44 محمد أحمد قاسم، إعراب الشواهد القرآنية و الأحاديث النبوية في شرح ابن عقيل، ط 1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة 1424هـ، 2003م.
- 45 معجم الوسيط، مجمع الوسط، ط 2، القاهرة، سنة 1982م، ج 1.
- 46 يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، المنهل الصافي و المستوفي بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 7، سنة 1984م.

*الرسائل

1 صالح أحمد مستقر الغامدي، شواهد النحو النثرية تأصيل ودراسة، رسالة مقدمة بنيل درجة الماجستير في النحو، جامعة أم القرى، سنة 1408هـ.

2 علاء عمار جواد، التمثيل النحوي في كتاب سبويه، مذكرة لنيل درجة الماجستير، بجامعة القادسية قسم اللغة العربية، سنة 2007م.

3 مأمون بشير محمد مباركة، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العلابية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2005م.

*مجلات

1 جبر يحي عبد الرؤوف، الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد 2، العدد 6، سنة 1992م

2 الحواس سعودي، البنية الحجاجية في القرآن الكريم مجلة ملتقى النص، مجلة اللغة العربية والأدب، ملتقى علم النص، العدد 12، جامعة الجزائر، ديسمبر 1997م.

3 محمود محمد حسني، احتجاج النحويين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني على مزدوج 3، 4، مطبعة التوفيق، عمان الأردن، سنة 1979م.

قائمة المصادر والمراجع

4 يمينه ناني، الحجاج في رسائل أدب عباد الرنددي، دورية أكاديمية، محكمة تعني بالدوريات

والبحوث العلمية في اللغة العربية، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي

وزو، العدد2، ماي2007م.

أقراص :

1 احمد السويدي ، الموسوعة الشعرية ،تنفيذ منذر العكلي ، الإصدار الثالث ،سنة 2003.

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|-----------------------------------|
| | شكر وعرافان |
| أ-ب-ج | مقدمة |
| | الفصل الأول: الشاهد النحوي |
| | المبحث الأول: ماهية الشاهد النحوي |
| 10 | 1- تعريف الشاهد |
| 10 | أ- لغة |
| 12 | ب- إصطلاحا |
| 14 | 2- أنواع الشواهد النحوية |
| 14 | أ- الشواهد القرآنية |
| 18 | ب- شواهد الحديث النبوي |
| 24 | ج- شواهد كلام العرب |
| 24 | ✓ النشر |
| 27 | ✓ الشعر |
| 35 | المبحث الثاني: الإحتجاج والتمثيل |
| 35 | 1- الإحتجاج |
| 35 | ✓ لغة |
| 37 | ✓ إصطلاحا |
| 38 | ❖ مصادر الإحتجاج |
| 39 | أ- القرآن |
| 39 | ب- السنة النبوية |
| 40 | ج- كلام العرب |
| 40 | ❖ أغراض الإحتجاج |
| 41 | ❖ دوائر الإحتجاج |
| 41 | أ- الدائرة الزمانية |

| | |
|----|---|
| 43 | ب- الدائرة المكانية |
| 45 | ج- الدائرة الحضرية |
| 46 | ❖ الإستخدام النحوي لمصطلحي الإستشهاد والإحتجاج |
| 47 | 2- التمثيل |
| 48 | ❖ الفرق بين التمثيل والإستشهاد |
| | الفصل الثاني: ابن عقيل ومذهبه |
| 51 | ❖ ابن عقيل |
| 51 | 1- تعريف ابن عقيل |
| 52 | 2- مكانته العلمية |
| 53 | 3- شيوخه وتلاميذه |
| 54 | 4- مؤلفاته |
| 57 | 5- وفاته |
| 58 | ❖ مذهب ابن عقيل النحوي |
| 59 | الألفاظ التي تتم عن رفضه لمذهب من المذاهب |
| 61 | الألفاظ التي إستعملها وتوحي أنها مذهبه وإختياره |
| 61 | ما أيد فيه البصريين |
| 64 | ما أيد فيه الكفريرين |
| 66 | ابن عقيل وابن مالك |
| 72 | استدراكات ابن عقيل على ابن مالك |
| | الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية |
| 77 | 1- الدراسة الإحصائية |
| 79 | 2- تحليل الشواهد |
| 79 | أ- شواهد القرآن الكريم |
| 87 | ب- شواهد الحديث الشريف |
| 97 | ج- الشواهد الشعرية معلومة القائل |

فهرس الموضوعات

| | |
|-----|---|
| 101 | د- الشواهد الشعرية مجهولة القائل |
| 106 | 3- مواضع الخلاف بين الكوفيين و البصريين وما اتفق فيه ابن عقيل |
| 112 | الخاتمة |
| 116 | قائمة المصادر والمراجع |
| 124 | فهرس الموضوعات |